

علوم القرآن في كتاب برهان الحق
جمع ودراسة وتحليل

**Qur'anic Sciences in the Book "Burhan al-Haqq":
A Collection, Study, and Analysis**

إعرارو

د / خالد سعيد يوسف تفوشيت

**أستاذ علوم القرآن والتفسير، ورئيس قسم أصول الدين
بكلية العلوم الشرعية
سلطنة عمان**

علوم القرآن في كتاب برهان الحق جمع ودراسة وتحليل

خالد سعيد يوسف تفوشيت

قسم علوم التفسير والقرآن، بكلية العلوم الشرعية، سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: Ksaid@css.edu.om

المخلص :

اهتمت هذه الدراسة بإبراز أهم مفردات ومباحث علوم القرآن لدى سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، نصوصاً وقواعد وتقرّيعات، تضمنها مصنفه الموسوعي (برهان الحق) الذي يعدُّ من أهم المؤلفات التي تبحث في دقائق مسائل العقيدة تحريراً وتقريراً، وقد تميز فيه سماحةُ الشيخ الخليلي باتجاه موسوعي جمع بين التضلع في مجال الدراسات اللغوية والبلاغية عرضاً ونقداً وإضافةً، وفي إطار المباحث الكلامية والأصولية استقراراً للنصوص، وتحليلاً للقواعد، وتجديداً في مسالك الاستدلال، وإضافات في الموازنات.

وقد حظي صاحب هذا المصنف ومصنفه بالتنوع في ميزان البحث مما استدعي أن تنشأ دراساتٌ كاشفة ومبرزة لكل بُعد من أبعاده؛ ولذلك ركزت هذه الدراسة من خلال مباحثها على إظهار مدى استيعاب مجهود الشيخ الخليلي في البرهان لأهم تلك المباحث والمسائل والقضايا المتعلقة بها، وتوظيفها في الاستدلال على المسائل العقدية.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في تجميع المسائل والموضوعات التي تعنى الدراسة بها، والمنهج الوصفي في عرضها وبيان تفصيلاتها، كما استخدمت المنهج التحليلي للولوج إلى مكنوناتها.

ويظهر ذلك باستقصاء تلك المسائل والقضايا في هذا السّفر المبارك، وجمعها وتصنيفها حسب موضوعات علوم القرآن، ثم استخراج ما فيها من أقوال وآراء للشيخ، وأهم المصادر التي اعتمد عليها في عرض تلك المباحث والمسائل المتعلقة بهذا العلم. وكذلك من خلال التعريف بمنهج

سماحة الشيخ الخليلي في تناول مباحث علوم القرآن، وذلك بإبراز منهجه في الاستدلال، واختياراته وترجيحاته من خلال عرض نماذج وتحليلات من كتابه البرهان، ومن ثمَّ معرفة طريقة الشيخ الخليلي في الترجيح.

الكلمات المفتاحية: علوم القرآن، برهان الحق، أحمد الخليلي

Qur'anic Sciences in the Book "Burhan al-Haqq":

A Collection, Study, and Analysis

Khaled Saeed Yousef Tafoushit

**Department of Qur'anic Exegesis and Sciences,
College of Sharia Sciences, Sultanate of Oman**

Email: Ksaid@css.edu.om

Abstract:

This study focuses on highlighting the most important vocabulary and topics of Qur'anic sciences in the work of His Eminence Sheikh Ahmed bin Hamad al-Khalili, including texts, principles, and subdivisions, contained in his encyclopedic work "Burhan al-Haqq." This work is considered one of the most important books that delves into the intricacies of matters of creed, both in its formulation and exposition. His Eminence Sheikh al-Khalili is distinguished in this work by his encyclopedic approach, which combines mastery of linguistic and rhetorical studies—presentation, critique, and addition—with theological and jurisprudential discussions, including textual analysis, rule analysis, innovative methods of argumentation, and comparative analysis.

The diversity of this work and its scope has necessitated further studies that illuminate and highlight each of its dimensions. Therefore, this study, through its various sections, focuses on demonstrating the extent to which Sheikh Al-Khalili's efforts in Al-Burhan encompass the most important topics, issues, and related matters, and how he utilizes them in reasoning on doctrinal issues.

This study adopts an inductive approach in compiling the issues and topics it addresses, a descriptive approach in presenting and detailing them, and an analytical approach to delve into their underlying meanings.

This is evident in the thorough examination of these issues and topics in this blessed work, their collection and classification according to the subjects of Quranic

sciences, and the extraction of the Sheikh's statements and opinions, as well as the most important sources he relied upon in presenting these topics and issues related to this science. Furthermore, it aims to define Sheikh Al-Khalili's methodology in addressing Quranic sciences by highlighting his method of reasoning, his choices, and his preferences through the presentation of examples and analyses from his book, Al-Burhan, thus revealing Sheikh Al-Khalili's approach to weighing evidence.

Keywords: Quranic Sciences, Burhan Al-Haqq, Ahmad Al-Khalili

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تعدُّ علوم القرآن محوراً لأهداف الفكر والتأليف في الأمة، وينبوعاً لكثير من محاور ثقافتها، وحافزاً للعناية بكثير من فروع العلم التي يمكن أن تُعين على فهمه، وإدراك أسرارهِ، ومن ثَمَّ فقد كثرت البحوث والدراسات حول القرآن وتنوعت، وتعددت مناهجها وتباينت طرقها، ولا يزال هذا المورد غزاً معطاءً، ومعيناً لا ينضب على تطاول الأزمنة وتغير دروب الحياة؛ وَرَدَهُ رواد الفكر والكلام وعلماء الشريعة وأساطين البيان، فدرسوه واستناروا ما فيه من العلوم، وبحثوا في جوانبه المختلفة، وخَلَفُوا لنا تراثاً ضخماً في مختلف العلوم والفنون، فمنهم من أفردهُ بالتصنيف، ومنهم من أفرد بعض مباحثه بالتصنيف، ومنهم من تطرَّق إلى بعض موضوعاته في مصنفات وعلوم أخرى.

أهمية البحث:

لَمَّا كانت الموضوعات والمباحث المتعلقة بعلوم القرآن ماثورة ومنثورة في الكثير من المصنفات، والعلوم الأخرى التي يخفى على كثير ممن يدرس ويهتم بعلوم القرآن وعلاقته بتلك العلوم، ودورها في التأصيل والتفصيل والاستدلال والاستنباط.

١. حاولت هذه الدراسة إبراز أهم مفردات ومباحث علوم القرآن لدى سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، نصوصاً وقواعد وتفريعات، تضمنها مصنفه الموسوعي (برهان الحق).

٢. يعدُّ كتاب (برهان الحق) من أهم المؤلفات التي تبحث في دقائق مسائل العقيدة تحريراً وتقريراً، وقد تميز فيه سماحة الشيخ الخليلي باتجاه موسوعي جمع بين التضرع في مجال الدراسات اللغوية والبلاغية عرضاً

ونقدًا وإضافةً، وفي إطار المباحث الكلامية والأصولية استقراءً للنصوص، وتحليلاً للقواعد، وتجديدًا في مسالك الاستدلال، وإضافات في الموازنات.

٣. ما تهيأ لمؤلفه من أدوات البحث حول القرآن الكريم وعلومه بعد معايشة طويلة واسعة وعميقة للمكتبة الإسلامية عقيدة وشرعية في أصول مصادرها المخطوط منها والمطبوع

مشكلة البحث:

حظي صاحب هذا المصنف ومصنفه التنوع في ميزان البحث مما استدعي أن تتشأ دراسات كاشفة ومبرزة لكل بُعد من أبعاده؛ ولذلك ركزت هذه الدراسة من خلال مباحثها على إظهار مدى استيعاب مجهود الشيخ الخليلي في البرهان لأهم تلك المباحث والمسائل والقضايا المتعلقة بها، وتوظيفها في الاستدلال على المسائل العقدية.

ويظهر ذلك باستقصاء تلك المسائل والقضايا في هذا السّفر المبارك، وجمعها وتصنيفها حسب موضوعات علوم القرآن، ثمّ استخراج ما فيها من أقوال وآراء للشيخ، وأهم المصادر التي اعتمد عليها في عرض تلك المباحث والمسائل المتعلقة بهذا العلم.

وكذلك من خلال التعريف بمنهج سماحة الشيخ الخليلي في تناول مباحث علوم القرآن، وذلك بإبراز منهجه في الاستدلال، واختياراته وترجيحاته من خلال عرض نماذج وتحليلات من كتابه البرهان، ومن ثمّ معرفة طريقة الشيخ الخليلي في الترجيح.

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في تجميع المسائل والموضوعات التي تعنى الدراسة بها، والمنهج الوصفي في عرضها وبيان تفصيلاتها، كما استخدمت المنهج التحليلي للولوج إلى مكوناتها، فهو منهج

يتألف فيه: العرض والوصف والتحليل والاستنتاج، وهذه كلها مسالك وطرائق في البحث تتشابه فتتكامل لخدمة البحث في هذا الموضوع.

خطة البحث:

حاولت الدراسة استيعاب مجهود سماحة الشيخ في أهم مباحث علوم القرآن، ودور شخصيته وتكوينه العلمي في هذا المجهود في تمهيد وفصلين قصد تغطية هذه الاهتمامات جميعها.

الفصل الأول: أهم مباحث وموضوعات علوم القرآن في برهان الحق.

- مفهوم القرآن وأسمائه وأوصافه.

- إعجاز القرآن الكريم

- تفسير القرآن.

- القراءات.

- النسخ في القرآن.

- المحكم والمتشابه.

- التأويل.

- الحقيقة والمجاز.

الفصل الثاني: منهج سماحة الشيخ الخليلي في تناول مباحث علوم

القرآن.

- توظيفه لعلوم القرآن في الاستدلال على مسائل العقيدة.

- توظيفه لعلوم القرآن في ردّ وإسقاط استدلال المخالفين لبعض المسائل.

- اختياراته وترجيحاته من خلال عرض نماذج وتحليلات من كتابه البرهان.

الفصل الأول: أهم مباحث وموضوعات علوم القرآن في برهان الحق.

- مفهوم القرآن وأسمائه وأوصافه.

اختلف العلماء في ضبط وتحديد مفهوم القرآن الكريم: فبعضهم يرى

أن القرآن الكريم لا يُعرّف، واختلفوا لماذا لا يُعرّف: فقال بعضهم: لأنّ

القرآن معروف فالعلم به واقع بالضرورة والشهرة، والمعروف لا يُعرَّف، وإنما الذي يطلب له تعريف هو الذي لا يُعرف، ولا أحد يجهل القرآن يدرك ذلك العامي والعالم الصغير والكبير الذكر والأنثى العربي والأعجمي، فهو لا يحتاج إلى تعريف.

وقال بعضهم: لا يعرف؛ لأنَّ علم القرآن عظيم، فقد أنزله الله تعالى بعلمه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: ٦]، ويشترط في التعريف أن يكون جامعاً لصفات المعرف مانعاً من دخول غيره فيه، وهذا غير حاصل في تعريف القرآن؛ لأنَّ علم القرآن عظيم لا يستطيع أحد أن يحيط به لاحتوائه على المعاني العظيمة التي هي مظهر من مظاهر إعجازه، فلا يستطيع أحد أن يعلم حقيقة ما فيه إلا الله سبحانه وتعالى الذي أنزله.

ومن العلماء من قال: إنَّ القرآن الكريم يُعرَّف - ومرادهم بتعريف القرآن إنما هو تقريب حقيقة القرآن إلى الأذهان ولا يلزم أن يكون ذلك التعريف الحقيقي الذي يتكلم عنه المناطق -، ولكنهم اختلفوا في تعريف القرآن:

- فمنهم من عرَّف القرآن بأنَّه هو: "ما بين دفتي المصحف".
- ومنهم عرَّفه بأنَّه هو: "النظم المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواتراً، والحال أنَّ (في إنزاله) إعجاز من أراد معارضته في شيء من أحواله، من نحو بلاغته الباهرة وتراكيبه الظاهرة وبراهينه القاهرة"^(١).

(١) السالمي: أبو محمد عبد الله بن حميد: شرح طلعة الشمس على الألفية المسماة بـ "شمس الأصول" مطبعة الموسوعات، شارع باب الخلق بمصر، صاحبها: إسماعيل حافظ الخبير بالمحاكم الأهلية، د.ت، ج ١، ص ٢٧.

- وبعض أهل العلم يضيف إلى ذلك التعريف كلمة "المتعبد بتلاوته".
وقد عرّفه سماحة الشيخ الخليلي بأنه هو: الكتاب المنزل على
نبينا ﷺ للهداية والإعجاز، وهو ما اشتمل عليه المصحف المتداول بين
جميع الأمة، من فاتحة الحمد إلى خاتمة الناس، المنقول بالتواتر المعجز،
المتلو بالألسن، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور^(١).
وقال: "القرآن هو الكلام المنزل بحروفه وكلماته على النبي ﷺ
المعجز بتراكيبه ومعانيه المنقول عنه بالتواتر القطعي"^(٢).
وقد استمد هذا التعريف من نصوص القرآن حيث قال: "جاءت
نصوص القرآن صريحة؛ بأن المراد بالقرآن هو الكتاب المنزل على نبينا ﷺ
للهداية والإعجاز، وهو ما اشتمل عليه المصحف المتداول بين جميع الأمة،
من فاتحة الحمد إلى خاتمة الناس، وقد تناقلته الأمة بالتواتر فوعته
صدورها، وتلته ألسنتها، وخطته أقلامها، فلم يبق لبس بينه وبين سائر
الكلام؛ لتمييزه على ما عداه بمزاياه"^(٣).
وقال بعد أن سرد الآيات الدالة على تفصيل القرآن وإحكامه وتنزيله
وكتابته: "وفي هذه الآيات النص على تفصيل القرآن وإحكامه وتنزيله
وكتابته، وذلك كله يدل على أن المراد به هو هذا القرآن المتلو بالألسن،

(١) انظر الخليلي، أحمد بن حمد الخليلي: برهان الحق، دراسة معمقة في تأصيل
العقيدة الإسلامية ودرء الشبه عنها بالأدلة العقلية والنقلية، الكلمة الطيبة، مسقط:
سلطنة عمان، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ج ٣/ ص ٤٢، ٤٣.
(٢) انظر الخليلي: برهان الحق، ج ١ / ص ١٩، وانظر هامش ج ١/ ص ٩.
(٣) برهان الحق: ج ٣/ ص ٤٢.

المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور؛ التي تسابقت الهمم في استجلاء أسرارها، واقتباس أنوارها، واستيضاح معانيه، وإعراب ألفاظه" (١). وعلى الرغم من أنه لا مشاحة في الاصطلاح بين العلماء، إلا أن سماحة الشيخ نبّه إلى ضرورة ضبط المصطلحات الدينية، وذلك بأنّ تسند بأدلة شرعية، والقرآن الكريم حجة قاطعة في التعبير، كما أنّه حجة في التشريع (٢).

أسماء القرآن الكريم:

القرآن الكريم له أسماء كثيرة، وكثرة الأسماء تدل على عظم المسمى، ومن هذه الأسماء: الكتاب والذكر والنور والشفاء وغير ذلك من الأسماء، وقد تُعد بعضها صفات للقرآن وقد تعد أسماء، وآيات القرآن دالة على أنّه هذا الكتاب المنزل؛ المسمى بالقرآن، والفرقان، والذكر، والهدى، والبيّنات، والوحي، والتنزيل، والكتاب (٣).

وقد بيّن سماحته معاني تلك التسميات والتي تليق بوصفه، فقال: "كل واحدة من هذه التسميات معنى يليق بوصفه، فتسميته قرآناً؛ لأنه مقروء أي مجموع بعضه إلى بعض، فقد جمعت حروفه فتكونت منها كلماته، وجمعت كلماته فكانت منها جملة وآياته، وجمعت آياته فكانت منها سورة، وجمعت سورة فكان منها هذا الكتاب المسمى بالقرآن" (٤).

وقال عن بقية الأسماء: "وتسميته فرقاناً؛ لأنّه فارق بين الحق والباطل، والحلال والحرام، وتسميته ذكراً؛ لأنّ فيه تفصيل الدين ووضع

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٤٣.

(٢) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٦.

(٣) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٦.

(٤) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٦.

الملل، وتسميته هدى؛ لأنه يهدي إلى الحق وإلى الصراط المستقيم، وتسميته بينات؛ لأنه حجج باهرة فارقة بين الحق والباطل، والهدى والضلال، وتسميته وحياً؛ لأنه موحى به من عند الله، فهو مصدر بمعنى مفعول قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]^(١).

وأما سبب تسميته بالكتاب "فلأنه مكتوب مدون في الصحف، فالكتاب فعال بمعنى مفعول، وأصله يدل على الجمع، ومنه الكتيبة لجمعها شتيت الجيش... وتسميته تنزيلاً؛ لأنه منزل من عند الله سبحانه، نزل به الروح الأمين على قلب النبي الكريم صلوات الله وسلامه عليه " ^(٢).

واشتهرت تسمية "الكتاب" عند الأصوليين وأصبح علماً بالغلبة، فإذا قال الأصوليون: ودليل ذلك من الكتاب، أو وقد صرح به الكتاب، أو نص عليه الكتاب، فإنما يريدون به القرآن، وهذا الاصطلاح موجود في القرآن نفسه فالله تعالى يقول: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

وقد أورد سماحة الشيخ هذه المسميات لقصد إبراز عدم تطابقها مع صفة الله الذاتية فقال: "وهذه التسميات كلها بدلالاتها لا تنطبق على صفة الله تعالى الذاتية، فلا تنطبق على العلم الذي هو ضد الجهل، ولا على الكلام الذي هو ضد الخرس، إذ لا يسمى شيء من صفات الله سبحانه قرآناً، ولا كتاباً، ولا تنزيلاً، ولا وحياً، وإنما تنطبق معاني ذلك كله على ما أوحى به، ولا ريب أن الأسماء الشرعية تترتب إذ لا يسمى شيء من صفات الله سبحانه قرآناً، ولا كتاباً، ولا تنزيلاً، ولا وحياً، وإنما تنطبق معاني ذلك كله على ما أوحى به"^(٣)؛ ولذلك عرّفه سماحته بأنه الكتاب المنزل حتى

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٧.

(٢) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٧.

(٣) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٧.

يخرجه عن كونه صفة ذات لله تعالى إذ يرى ضرورة التقيد بالمفاهيم التي نص عليها القرآن التي لا تدل بحال إلا على هذا الكلام المنزل للهداية والإعجاز وأن إطلاق اسم القرآن على صفة الله تعالى الذاتية لا أساس له في الشرع، ولا دليل عليه في العقل فهو أمر لا يسوغ شرعاً، فقال في موضع آخر: "ولما كان القرآن الكريم تشريعاً في التعبير كما أنه تشريع في التعبد وجب التقيد بما تدل عليه عباراته وعدم الخروج عن مفاهيمها، وقد فهمت مما سبق أن نصوص القرآن ... لا تدل بحال أن القرآن يطلق إلا على هذا الكلام المنزل للهداية والإعجاز، فتجاوز ما تدل عليه هذه النصوص إلى ما لا أساس له في الشرع، ولا دليل عليه في العقل من إطلاق اسم القرآن على صفة الله تعالى الذاتية أمر لا يسوغ شرعاً"^(١).

كما بيّن الفرق بين القرآن وبين الكتب السماوية الأخر كالتوراة والإنجيل عند ردّه على دعوى أن القرآن كلام الله القديم، وأن كلام الله كله شيء واحد لا يختلف إلا باختلاف التعبير عنه مثبتاً أنها دعوة متهافئة لا يسندها عقل ولا نقل، فقال: "ثم إن دعواهم أن كلام الله كله شيء واحد لا يختلف إلا باختلاف التعبير عنه، فإن عبر عنه بالعربية فالقرآن، أو بالعبرانية فالتوراة، أو بالسريانية فالإنجيل دعوى متهافئة لا يسندها عقل ولا نقل؛ لأنه يترتب عليها أنه ليست هنالك كتب متعددة، وإنما هي كتاب واحد لا يختلف إلا باختلاف التعبير عنه، فما أوتيّه موسى هو نفس ما أوتيّه عيسى، ونفس ما أوتيّه محمد ﷺ، وعليه فإن ترجمة التوراة إلى العربية تجعلها قرآناً، وإلى السريانية تجعلها إنجيلاً، وترجمة الإنجيل إلى العربية تجعله قرآناً، وإلى العبرانية تجعله توراة، وترجمة القرآن إلى العبرانية تجعله توراة، وإلى السريانية تجعله إنجيلاً، وهذا مما لا يخف بطلانه على أحد،

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٦٩.

فإنَّ كل واحد من هذه الكتب وغيرها مما أنزل الله على رسله مستقل بحقيقته ومحتواه، ففي القرآن ما ليس في التوراة ولا في الإنجيل، ولا في غيرها من الكتب المنزلة، وفي كل كتاب منها أيضا ما لا يكون في غيره...^(١).

ثم بين أنَّ الفارق الجوهرى بين القرآن وبقية الكتب الأخرى - إلى جانب الفارق بين ما شرع في القرآن وما شرع فيما أنزل من قبل - هو كونه معجزة للنبي تحدى بها قومه حيث كانت من جنس ما اشتهر به قومه، فقال: "مقتضى، هذا القول ألا يكون فرق بين ما شرع في القرآن وما شرع فيما أنزل من قبل، إلا من حيث مهيمنا على ما أنزل من التعبير، ومعنى ذلك إبطال أن يكون الكتاب المنزل على النبي قبل، إذ الشريعة على هذا واحدة.

وأنت تدري أنَّ ما أنزل على النبيين من قبل وإن كان كله حقاً من عند الله، إلا أنَّ القرآن يتميز بكونه بذاته معجزة، ومعجزات الأنبياء من قبل إنما كانت آيات كونية خارجة عن رسالاتهم، وما أنزل عليهم من كتاب، فلم يكن التحدي لأمرهم التي بعثوا فيها بالمنزل عليهم وإنما كان بما قرن به من آيات الله التي أجراها على أيديهم، بينما القرآن الكريم كان بنفسه آية يتحدى بها جميع الأمم، على مختلف العصور، وتباين الأطوار، وقد تساقطت بين يديه ملكات البلغاء من العرب والعجم، فلم يستطيعوا أن يأتوا بمثله، مع استمرار التحدي به، فلو كان لا يختلف عما أنزل من قبل إلا بلغة التعبير عن مضامينه للزم أن تكون المعجزة متحققة بكل كتاب من

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٤٢.

الكتب التي سبقته، ولم يكن داع مع ذلك إلى أن تقترن رسالاتها بمعجزات أخرى" (١).

- الإعجاز القرآني من خلال البرهان.

إنَّ القرآن الكريم هو المعجزة الكبرى للرسول ﷺ تحدّ بها الكافرين، وطالبهم أن يأتوا ولو بسورة منه في استواء المعنى، وروعة البيان، ودقة الدلالة، وقوة الإيحاء، ولكنهم وقفوا عاجزين، فالقرآن يعطي كل عقل ما يتفق مع طبيعته ونشاطه، ففيه إعجاز لا يتنبه إليه العقل إلا بعد أن ينشط، ويكشف المستور عنه من حقائق وأسرار، وفيه عطاء لكل جيل؛ ذلك أنَّ القرآن للعالمين، وتشريعاته شاملة خاتمة، يسلم لها العقل بالتفوق عليه، فهي لا تصادمه، ولكنها تفتح له آفاقاً من المعرفة قد يدرك ملامحها، ولكنه يعجز عن تمام صورها، وتخطبه بقواعد منهج يعقله ولا يستطيع ببشريته المحدودة أن يجمع خصائصه.

لم يتناول سماحة الشيخ الإعجاز القرآني في كتابه البرهان في مباحث مستقلة، فلم يتعرض لتحديد مصطلحه وبيان مفهومه، ولم يتحدث عن وجوهه ومعالمه بشكل مستقل، وإنما كان حديثه عنها عرضاً في ثنايا بحثه، وبالقدر الذي يخدم استدلالاته وتحليلاته لبعض مسائل العقيدة، خاصة فيما يتعلق بالإعجاز البياني أو البلاغي، وكذلك ما يتعلق بقضية التحدي، كما تناوله عند مناقشته وردوده على القائلين بقدّم القرآن واعتباره صفة ذاتية.

فقد أشار للإعجاز البلاغي عند رده على منكري المجاز فقال: "قلت: لو صح هذا لساغ هذا الإطلاق على الإطلاق، ولما كان مستغنياً قول القائل: "رأيتُه بوجهي"، وأنت تدري أن العدول عن الحقيقة إلى المجاز في

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٤٢، وانظر ص ١٤.

التعبير إنما يكون عندما يكون في المجاز من لطيف المعنى ورشاقة المبنى ما لا يكون في الحقيقة، والقرآن هو كلام الله سبحانه لا يحمل إلا على المحامل التي تتناسب مع مقامه البلاغي وإعجازه في الأداء^(١).

وقال عند بيانه لمعنى الإحكام والتشابه في القرآن: "وباعتبار هذين الأصلين في معنى اللفظين كان القرآن كله موصوفاً بمعنى كل منهما، فهو محكم باعتبار إتقانه ومنعه من سريان أي خلل إلى ألفاظه أو معانيه، ولذلك تكرر وصفه في القرآن بأنه حكيم، والحكيم بمعنى المحكم، ووصف كله بالإحكام في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١].

وهو متشابه أيضاً كما وصفه تعالى بذلك في قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] ذلك لأنه يشبه بعضه بعضاً في جزالة تركيبه، وحسن ترتيبه وسلاسة أسلوبه وجمال عباراته وعمق معانيه وإشراق نوره^(٢).

وذكر أيضاً أنَّ الإعجاز البياني والبلاغي يعدُّ من أبرز معالم الإعجاز، وذلك على الرغم من نزوله في أحوال متباينة وأزمنة متباعدة ومواقف مختلفة، وأنَّ ذلك لا ينافي انقسامه إلى آيات محكمات وآخر متشابهات باعتبار آخر قال: "فالقرآن باعتبار هذا كله متشابه؛ لأنه طبقة واحدة في جمال التعبير وعمق التصوير وبلاغة الأداء وفصاحة اللفظ والمعنى، كما أنه جميعاً محكم لفظاً ومعنى بإتقان تركيب حروفه وكلماته وإبداع تناسب سورته وآياته، فلا يمكن لأي لبيب محاكاته ولو في أبسط مزاياه وأدنى خصائصه، وبهذا بهر العالمين بيانه وبدد كل شبهة برهانه،

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٤٢.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ٣٣.

ناهيك بذلك الانسجام الذي لم ينحصر في رصف كلماته وتنسيق جملة، وإنما جاوز ذلك إلى ترتيب حروفه بما لها من مزايا في النطق في كل حرف منها وما يوحي به جرسه وما يقتضيه اقترانه بغيره وترتيبه بين سائر الحروف، فكان ذلك من أبرز معالم إعجازه، فضلا عن انسجام معانيه بحيث لا يتطرق إليها نشاز ولا اضطراب مع نزوله في أحوال متباينة وأزمنة متباعدة ومواقف مختلفة، فهو كله متشابه ومحكم بالنظر إلى هذه المزايا لتشابهه جميعا وإحكامه، وذلك لا ينافي انقسامه إلى آيات محكمات وآخر متشابهات باعتبار آخر^(١).

وهذا التشابه في كلماته وتراكيبه وآياته لم يزد إلا روعة في التناسق، وجمالا في الانسجام، وتأخ في عباراته حتى تأخذ كل كلمة من كلماته بحجرة الأخرى، وتتناسق كل جملة من جملة، وفي ذلك يقول سماحته: "المحافظة على الانسجام بين معاني القرآن الكريم في سياق آياته وارتباط بعضها ببعض، ولو فسر النظر بغير الانتظار هنا كالرؤية مثلا لتفككت الآيات وزال ما بينها من التناسق و جمال الانسجام، على أن ذلك مما لا يكاد يكون قط في القرآن الكريم؛ الذي تتأخى عباراته حتى تأخذ كل كلمة من كلماته بحجرة الأخرى، وتتناسق كل جملة من جملة مع سائرهما بما يكون بينها من التقابل بين معانيها بحيث إذا تلقفت أذن سامع جملة منها كانت متهيئة لتلقف ما يليها؛ لما يكون بينها من التكامل في التعبير"^(٢).

وأشار إلى أن الإعجاز كان من جنس ما اشتهر به قومه عند حديثه عن المحافظة على الانسجام بين معاني القرآن الكريم في سياق آياته وارتباط بعضها ببعض، واستدل به بذلك على تفسير النظر بالانتظار، فقال:

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٣٤.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٤.

"هذا الانسجام والترابط بين المعاني لا يبقى لجمالهما أثر، ولا يبصر لرونقهما ملمح إن فسر الانتظار بالرؤية، فإنه يقطع الوصل بين هذه الآيات ويفكك ما بينها من رباط، ويذهب بما يُجملها من انسجام، إذ لا يعود بينها من التقابل في المعاني ما يجعلها يأخذ بعضها بحجزة بعض، فكيف تقابل الرؤية؛ التي تكون لفئة من هذ الوجوه بما وصفت به الفئة الأخرى من ظنها أمراً يقصم فقارها، وهذه النكت في البلاغة يحرص عليها البلغاء في منظوم كلامهم ومنشوره، فلا تخرج عن مراعاتها عباراتهم، وإلا كان ذلك عيباً يستهجنونه، وإسفاً يشمخون بجواهر كلامهم عن السقوط إلى حضيضه"^(١). ثم قال مستدلاً على استهجان البلغاء لذلك الأسلوب في كلامهم فكيف بهم بكلام الله سبحانه المبرأ من كل عيب، المترفع عن كل استهجان: "وإذا كان هذا هو شأن البلغاء من العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فما بالكم بكلام الله سبحانه المبرأ من كل عيب، المترفع عن كل استهجان؛ الذي عجزت ملكات البشر جميعاً عن محاكاته، أوليس هو أولى بأن يكون أدق في التعبير، وأعمق في التصوير وأبلغ في الترابط والانسجام"^(٢).

وبين في موضع آخر أن المعجزة والتحدي كان من جنس ما اشتهر به قوم ذاك الرسول، وأن القرآن فاق تلك المعجزات كلها، وتحدي بها جميع الأمم، على مختلف العصور، وتباين الأطوار، فقال: "وأنت تدري أن ما أنزل على النبيين من قبل وإن كان كله حقاً من عند الله، إلا أن القرآن يتميز بكونه بذاته معجزة، ومعجزات الأنبياء من قبل إنما كانت آيات كونية خارجة عن رسالاتهم، وما أنزل عليهم من كتاب، فلم يكن التحدي لأهمهم التي بعثوا فيها بالمنزل عليهم وإنما كان بما قرن به من آيات الله التي

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٥.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٥.

أجراها على أيديهم، بينما القرآن الكريم كان بنفسه آية يتحدى بها جميع الأمم، على مختلف العصور، وتباين الأطوار، وقد تساقت بين يديه ملكات البلغاء من العرب والعجم، فلم يستطيعوا أن يأتوا بمثله، مع استمرار التحدي به، فلو كان لا يختلف عما أنزل من قبل إلا بلغة التعبير عن مضامينه للزم أن تكون المعجزة متحققة بكل كتاب من الكتب التي سبقته، ولم يكن داع مع ذلك إلى أن تقتن رسالاتها بمعجزات أخرى^(١).

وتناول كون القرآن معجز في جميع ألفاظه وآياته، وأن التحدي واقع في الإتيان بمثله سورة وآية، فقال: "وقوة تأثيره بحيث لا يرقى إليه النقد ولو اجتمعت عليه فهم جميع الخبراء، ولا يمكن الإتيان بشيء من مثله ولو تضافرت عليه ملكات كل البلغاء، فلو أن زاعماً زعم أن شيئاً من عباراته هو أحط قدراً أو أدنى بلاغة أو أقل تأثيراً من سائرهما كان حرياً بأن ينادى عليه ببلادة الذهن والإغراق في الوهم والحيرة والانحراف عن سواء القصد"^(٢).

وأشار إلى الإعجاز العلمي عند رده على الاستدلال لجواز رؤيته تعالى بمطلق الوجود والقيام بالذات^(٣)، حيث بين أن هذا الاستدلال مبني في أصله على قياس الغائب على الشاهد، فقال: "وهو قياس ساقط من أساسه، والتعويل عليه يفتح من الأبواب ما يعسر إغلاقه، فهو يؤدي إلى التشبيه المطلق بين الحق والخلق، كما يؤدي إلى وصف الله سبحانه بالافتقار إلى غيره؛ لأنه من المعلوم أن كل قائم بنفسه من خلقه - مع التسليم به - يستحيل وجوده بنفسه وإنما هو كغيره يفتقر إلى موجد أوجده،

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٤٢.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ٣٤.

(٣) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٦، ٨٧.

كما يفتقر في بقائه إلى من قدر له البقاء، فإذا قيس عليه الوجود الإلهي في جواز الرؤية لزم أن يقاس عليه في هذه الجوانب الأخرى^(١).

ثم ردّ استدلالهم ذلك بقضية علمية تعدّ من معالم إعجازه ودلائل ربانيته، فقال: "هذا؛ مع أنه ثبت علمياً من خلال التجربة التي تحقق بها تفجير الذرة أن ما يسمى بالجواهر الفرد أمر أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، كيف وقد تفتتت الذرة التي كانوا يتصورون أنها لا تنقسم فأصبح القول بهذا من النظريات التي تجاوزها الزمن، وأتت عليها التجارب العلمية بما يجنتها من أساسها، على أنه - والحمد لله - قد سبق أصحابنا منذ قرون طويلة إلى إنكاره، وقالوا بأن كل دقيقة أو جليظة من الكائنات يمكن انقسامها، وهذا ما دل عليه القرآن الكريم الذي كشف عن هذا السر الغامض قبل تفتتت الذرة بأكثر من ثلاثة عشر قرناً، وذلك من معالم إعجازه ودلائل ربانيته فقد قال تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]، وهو واضح في وجود ما هو أصغر من الذرة، وبهذا يدرك كل ذي عقل أن كل كائن مخلوق لا يمكن أن يكون قائماً بنفسه، فالكل مفتقر إلى الجزء؛ لأن قيامه إنما هو به، وإذا علمت أن الله سبحانه غني غنى مطلقاً أدركت أنه لا يمكن أن يقال بقياس شأنه على أي شيء من مخلوقاته، وكفى بهذا رداً لهذا الاستدلال^(٢).

- تفسير القرآن.

يشغل التفسير حيزاً معتبراً بين بقية الجوانب ومباحث علوم القرآن في برهان الحق على الرغم من أنه لا يعدّ اتجاهاً متميزاً كما هو الحال بالنسبة

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٨.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٨.

للاتجاه العقدي الذي يعدُّ العمود الفقري في برهان الحق إلا أنه جديرٌ بأن يُفرد بالعرض والتحليل، حيث التقعيد والتفريع، والمقارنات والترجيحات إلى جانب المعارضات والاختيارات مع اهتمام مصنفه بعرض صور من اجتهادات أعلام التفسير في الفهم والاستنباط، فقد تنوعت اتجاهاتهم في التفسير حسب تبلور ثقافتهم ومعارفهم، فللقرآن الكريم أعماق وأبعاد وآفاق، وللمفسرين مناهج واتجاهات وأغراض وغايات.

وقد كان حضور التفسير لدى سماحة الشيخ بما يخدم منهجه العام في الاستدلال على مسائل العقيدة، فهو شيخ المفسرين في عصره - ودروسه في التفسير شاهدة على ذلك - اعتمد استقراء المدونة التفسيرية مركزاً على أهم أعلامها مما مكنه من التمييز والترجيح ومن ثم الاختيار وانتقاء القول الأصوب اعتماداً على آليات عديدة منها، مباحث علوم القرآن، ووجه الاستدلال بالآيات والأحاديث، ونقد الرواية، ومدارك الأحكام، وسيأتي توضيح ذلك في الفصل الثاني من هذه الورقة.

وقد كان التفسير أكثر حضوراً عند الحديث عن الرؤية، ومسألة خلق القرآن، وتأويل الصفات، وفيما يلي بعض النماذج التي تؤكد ذلك. منها ما أورده عند تفسيره للنظر بالانتظار في قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] مشيراً إلى أن أسعد هذه المعاني بما تدل عليه الآية الكريمة إنما هو الانتظار، وإنما كان ذلك أقرب إلى مدلول الآية لوجوه.

فبعد أن ذكر تجنيب تأويل القرآن ما عساه يبدو للفهم من تعارض بعضه مع بعض؛ لأن حمل النظر على الرؤية يتعارض مع الدلالة اللفظية، قال: "المحافظة على الانسجام بين معاني القرآن الكريم في سياق آياته وارتباط بعضها ببعض، ولو فسر النظر بغير الانتظار هنا كالرؤية مثلاً

لتفككت الآيات وزال ما بينها من التناسق والانسجام، على أن ذلك مما لا يكاد يكون قط في القرآن الكريم؛ الذي تتآخى عباراته حتى تأخذ كل كلمة من كلماته بحجزة الأخرى، وتتناسق كل جملة من جملته مع سائرهما بما يكون بينها من التقابل بين معانيها بحيث إذا تلقفت أذن سامع جملة منها كانت متهيئة لتلقف ما يليها؛ لما يكون بينها من التكامل في التعبير^(١).

كما استدل على ذلك بقوله: "أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا، وأحق أن تستلهم معاني عباراته مما يلوح من نظائرها عندما تساق بما لا يحتمل غير معانيها التي تدل عليها.

وقد سبق ما في هذه الآيات موضحا في خاتمة سورة عبس بما يجلو هذا اللبس، إذ جاء فيها قوله سبحانه: ﴿وَجْوهُ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ وَوَجْوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨-٤١]، ولا يرتاب اللبيب المنصف أن قوله تعالى فيها ﴿مُسْفِرَةٌ﴾، يقابله قوله في هذ: ﴿نَاصِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿عَلَيْهَا غَبَرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿بَاسِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿تَظُنُّ أَنَّ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾.

فليت شعري؛ أين ما يمكن أن يفسر بالرؤية فيما تراه، أوليس الرجوع ببعض القرآن إلى بعضه في التفسير أولى من التكلف والتخبط؛ الذي يذهب بجمال عباراته وهداية معانيه؟^(٢).

ثم أورد أقوال السلف التي المتطابقة مع تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الرؤية بعد دعوته إلى رد المتشابه إلى المحكم وذلك بالأخذ بالمحكم، وهو

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٤.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٥.

قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ٤٣: ١] وأمثالهما، فقال: "ولهذا تجد تأويل السلف متطابقا مع تنزيه الله سبحانه وتعالى عن أن يراه أحد، ومتفقاً مع حمل النظر في آية القيامة على معنى الانتظار، ففي المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب - رحمه الله تعالى - قال: حدثنا أفلح بن محمد عن أبي معمر السعدي عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في قوله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣، ٢٢] تنتظر وجوههم وهو الإشراق ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قال: تنتظر متى يأذن ربهم في دخول الجنة، ولا يعني الرؤية بالأبصار لأنَّ الأبصار لا تدركه، كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وفيه أيضا: أخبرنا أبو نعيم عن العباس عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن نافع بن الأزرق أنه سأل ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قال ابن عباس: هو الذي لا كفو له أي لا ينظر إلى أهل النار برحمته وأهل الجنة ينظرون إليه في ثوابه وكرامته ورحمته ولا يرونه بأبصارهم لأنه قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

وفيه أيضا: عن ابن عباس رضي الله عنهما من رواية جويبر عن الضحاك عنه أنه خرج ذات يوم فإذا هو برجل يدعو ربه شاخصا بصر إلى السماء رافعا يده فوق رأسه، فقال له ابن عباس: ادع ربك بإصبعك اليمنى واسأل بكفك اليسرى واغضض بصرك وكف يدك فإنك لن تراه ولن تتأله. فقال الرجل: ولا في الآخرة؟ قال: ولا في الآخرة. فقال الرجل: فما

وجه قول الله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾؟ قال ابن عباس: أَلَسْتُ تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ثم قال ابن عباس: إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ تَنْتَظِرُ وَجُوهَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ الْإِشْرَاقُ ثُمَّ يَنْظُرُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَتَىٰ يَأْذَنُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحِسَابِ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾ -يعني كالحة- ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ قال: يَتَوَقَّعُونَ الْعَذَابَ بَعْدَ الْعَذَابِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ يَنْتَظِرُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الثَّوَابَ بَعْدَ الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةَ بَعْدَ الْكَرَامَةِ.

وقد حكى الربيع نحو هذا التفسير للآية عن الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد، وإبراهيم، ومكحول، والزهري. وفي مصنف ابن أبي شيبة: (حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل عن أبي صالح ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾، قال: حسنة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قال: تنتظر الثواب من ربها، وعزا إسحاق ابن راهويه في مسنده إلى مجاهد ورواه عن مجاهد ابن جرير الطبري بأسانيد متعددة إليكها برمتها).^(١)

ثم أورد تفسير مجاهد للنظر بأنها تنتظر الثواب، وتنتظر من ربها ما أمر لها، وتنتظر رزقه وفضله بأسانيد متعددة، وأنه مهما يكن في أسانيد هذه الروايات من ضعف فإنها تترجح على ما يقابلها من الروايات المضادة لها باتفاقها مع دلالات اللغة ومقتضيات التنزيه، وأن التفسير بإشراق الوجه وانتظارها ثواب ربها هو المعتمد عند علماء الشيعة عن الإمام علي كرم الله وجهه نقلاً عن "تفسير الميزان" للعلامة الطبطبائي وهو من الشيعة الإمامية المعاصرين.^(٢)

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٦٦، ١٦٧.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٦٨، ١٦٩.

وهناك نموذج آخر لطول نفس سماحة الشيخ في التفسير عرضاً وتحليلاً وتحريراً للأقوال عند ردّه على من فسر الحسنی الواردة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] بالجنة والزيادة بروية الله تعالى فيها، منبهاً إلى أنَّ الزيادة في الآية مبهمة، فالدلالة اللغوية لا تعني الرؤية من قريب ولا من بعيد، ولا يسوغ أن تحمل على هذا المعنى إلا بدليل خارجي قاطع، والحديث الذي عوّلوا عليه في ذلك لا يصح لوجوه عدة ^(١)، ذكر في الوجه الخامس تفسير الصحابة للزيادة في الآية بوجوه من التأويل تختلف عن معنى الرؤية، فقال: "خامسها: أن دلالة الحديث لو كانت نصية - كما زعموا - لما جاوزها السلف الصالح من الصحابة والتابعين إلى ما عداها مع ثبوته عندهم، وأنت تدري أن الصحابة والتابعين فسروا الزيادة في الآية بوجوه من التأويل تختلف عن معنى الرؤية، ومن ذلك ما رواه الإمام الربيع بن حبيب عن جابر بن زيد أنه قال: "سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب، قال الربيع: وحدثني موسى بن جبير عن عبد المجيد والفضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عيينة عن علي ابن أبي طالب مثل قول ابن عباس" ^(٢) .

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٨١-١٨٣.

(٢) رواه الربيع في المسند، باب في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، انظر

الأزدي، الربيع بن حبيب: **الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي**، ترتيب: أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، طبعة دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ومكتبة الاستقامة، روي: مسقط - سلطنة عمان، رقم ٨١٦، ص ٢٢٦.

وقد روى ابن جرير الطبري عن علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه هذا التفسير بثلاثة أسانيد، وهاك نص ما قاله في تفسيره: "حدثنا به يحيى بن طلحة قال، حدثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن الحكم، عن علي **﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾**، قال: الزيادة، غرفة من لؤلؤة واحدة لها أربعة أبواب.

قال حدثنا ابن حميد قال، حدثنا حكام، عن عمرو، عن منصور، عن الحكم، عن علي نحو، إلا أنه قال: فيها أربعة أبواب.

قال، حدثنا جرير، عن منصور، عن الحكم بن عتيبة، عن علي رضي الله عنه مثل حديث يحيى بن طلحة، عن فضيل، سواء" (١).....

وروى الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنه: قال: قال رسول الله: "إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا يَزَالُونَ مُتَعَجِّبِينَ مِمَّا هُمْ فِيهِ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ لَهُمُ الْمَزِيدَ، فَإِذَا فَتَحَ لَهُمْ كَانَ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّا فِي جَنَّتِهِمْ" (٢).

وروى ابن جرير عن ابن عباس وعلقمة بن قيس والحسن البصري أَنَّ الزيادة هي مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها وهاك ما نص عليه ابن جرير: (حدثني محمد بن سعد قال، حدثني أبي قال، حدثني عمي قال، حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله: **﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾**، قال: هو مثل قوله: **﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾** يقول: يجزيهم بعملهم،

(١) الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد

شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ج ١١ / ص ١٠٧.

(٢) الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، باب في قوله تعالى: **﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾** رقم ٨١٦، ص ٢٣٢.

ويزيدهم من فضله ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

حدثنا ابن حميد قال، حدثنا جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن علقمة بن قيس: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، قال قلت: هذه الحسنى، فما الزيادة؟ قال: ألم تر أن الله يقول: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؟

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قال: كان الحسن يقول في هذه الآية: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، قال: الزيادة: بالحسنة عشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف^(١).....

وذكر نحوه الربيع عن ابن عباس والحسن البصري وروى عن مجاهد أن الزيادة مغفرة ورضوان، وهو عند ابن جرير وابن أبي حاتم كذلك^(٢) وروى الربيع عن أبي حازم المدني أن الزيادة هي نعم الله التي أنعم عليهم أعطاهم إياها ولم يحاسبهم بها، وروى الربيع في مسنده عن الشعبي أن الزيادة دخول الجنة، وعن محمد بن كعب أنها ما يزيدهم الله من الكرامة والثواب، وعن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أن الحسنى هي الجنة والزيادة ما يزيدهم الله من فضله ورحمته^(٣).

(١) الطبري: جامع البيان، ج ١١/ ص ١٠٨.

(٢) انظر الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، رقم ٨٦٢، ص ٢٣٢، وانظر الطبري: جامع البيان، ج ١١/ ص ١٠٨، وانظر ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية: صيدا، ط ٣: ٢٠٠٣م، رقم ١٠٣٤٢، ١٩٤٥/٦.

(٣) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٨١-١٨٣.

وقد حكى الخلاف في هذه الزيادة غير واحد من المفسرين منهم ابن جرير الطبري... وذكر الخلاف فيها ابن عطية والقرطبي في تفسيريهما، وحكى كل منهما ما سبق ذكره عن السلف في تفسيرها، ومثل ذلك ما ذكر أبو حيان أيضا في تفسيره مع إيراد وجوها أخرى في تفسير الزيادة^(١).

وقد نص الفخر الرازي على أن الزيادة في الآية مبهمة وحسبك حجة ودليلاً بأن كلمة الزيادة بذاتها ليست دليلاً على ثبوت الرؤية، وإنما هي أدل على غيرها مما قيل فيها، حتى أن ابن عطية عندما ذكر قول من قال بأن الحسنى هي الحسنة والزيادة هي تضعيف الحسنات إلى سبعمئة فدونها كما نص الحديث ودل عليه قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ أتبع ذلك قوله: (وهذا قول يعضد النظر، ولولا عظم القائلين بالقول الأول لترجح هذا القول، وطريق ترجيحه أن الآية تتضمن اقتراحاً بين ذكر عمال الحسنات، وعمال السيئات، فوصف المحسنين بأن لهم - على إحسانهم - حسنى وزيادة من جنسها، ووصف المسيئين بأن لهم بالسئية مثلها فتعادل الكلامان).^(٢)^(٣).

ثم عقّب على ذلك كله بقوله: "ومهما يكن قدر الذين قالوا بخلاف هذا فإن الأقوال لا توزن بأقذار قائلها، وإنما توزن بمقادير مرجحاتها من موافقتها للمعقول النظري والمنقول الشرعي، على أنه مما جرب أولاً النظر

-
- (١) انظر ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ٢٠٠٧م، ج ٣/ ص ١١٥ - ١١٦، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد: **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط ٢: ١٩٥٤م، ج ٨/ ص ٣٣٠، ٣٣١،
 (٢) ابن عطية: **المحرر الوجيز**، ج ٣/ ص ١١٥.
 (٣) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٨٣ - ١٨٧.

في ثبوتها عمن عزيت إليه، فكم من قول عزى إلى من هو منه براء، وعلى تقدير ثبوتها فإنها مع احتمالها للمعنى الصحيح يجب أن تحمل عليه، وهو هنا ظاهر كما سيأتي بيانه...^(١).

ومما يدل على تمكنه وطول نفسه في التفسير، وتتبعه للمسائل والإحاطة بها، وتحرير محل النزاع فيها رده على اعتراض المعترضين على الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الشعراء: ٥] اعترضوا عليها بوجوه شتى، فقال بعد ذكره لاعتراضاتهم: "ونجد نحو هذا في تفاسير الأشاعرة، كالفخر الرازي في المتقدمين، والعلامة ابن عاشور في المعاصرين رغم تصريحهما في غير موضع من تفسيريهما بأن نظم القرآن حادث، كما سبق نقله عنهما، وكذلك تضمنت تفاسير كل من ابن عطية والقرطبي وأبي حيان والألوسي رد الاستدلال بآيتي الأنبياء والشعراء على خلق القرآن، ويرجع جدلهم جميعاً في ذلك إلى ما قاله الباقلاني، ونحن نبين بعون الله تعالى وتوفيقه بطلان ما أجابوا به...."^(٢).

ثم قال بعد سرد العديد من الآيات الدالة على تنزيله: "ووجه الاستدلال بهذه الآيات أن الله سبحانه وتعالى وصفه فيها بالإنزال، والإنزال هو نقل من مكان إلى آخر، وهو مستحيل على القديم، لاستحالة أن يكون لأحد عليه سلطان، أو أن يكون متبدل الأحوال، ومع هذا ففي وصفه بالتنزيل، دليل آخر على استحالة قدمه، ذلك لأنه يدل على أن نزوله كان

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٨٧.

(٢) برهان الحق: ج ٣/ ص ٣٦٠، ٣٦١.

في أوقات كثيرة؛ إذ كان نجومًا، وهو يعني تجزئته إلى أجزاء، بحيث أنزل في كل نجم جزء منه، والانقسام مستحيل على القديم، لأنه من آثار الصنع الدالة على الصانع، وقد سبق أن من الحشوية من قلب الأمر بجهله فاستدل بهذه الآيات لى عدم خلقه، زاعماً أن المنزل لا يكون مخلوقاً، وقد سبق بيان بطلان قوله، بما ذكرته من امتنان الله سبحانه بإنزاله الماء من السماء، وإنزاله الحديد، وإنزاله من الأنعام ثمانية أزواج^(١).

- القراءات.

المراد بالقراءات - كما هو معروف - الأوجه المختلفة في نطق الكلمات القرآنية وطريقة آدائها^(٢).

وعلم القراءات هو العلم الذي منه يعرف اتفاق ناقلي كتاب الله تعالى واختلافهم في أحوال النطق به من حيث السماع^(٣).

ونظراً للاتصال القوي بين علم القراءات والتفسير، واعتباره من الشروط اللازم توفرها لدى المفسر فقد اعتمد عليها سماحة الشيخ الخليلي في معالجة بعض المسائل ومناقشة بعض الأدلة التي اعتمد عليها البعض في الاستدلال، فبعض القراءات توضح المعنى المراد، وبعضها يزيل الإشكال، وبعضها يبيّن المهم، كما أنّ بعض القراءات يضيف للآية القرآنية معنىً جديداً مستقلاً...

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) انظر الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، ج ١/ ص ٣١٨، ٣٣٩.

(٣) انظر الضباع، علي محمد: تقريب النفع في القراءات العشر، دار ابن كثير - القاهرة، ط ١، ٢٠١٤ م، ص ٣.

وفيما يلي بعض النماذج من اعتماده على القراءات وتوظيفها في الاستدلال والترجيح:

قال عند حديثه عن تأويل الوجه "بالجملة؛ فإن الرفع في قراءة الجمهور أدل على أن الوجه يراد به الرب نفسه منه على خلاف هذا، لأنه مبني على اعتبار المعنى، وأما الجر في قراءة الصحابييين الجليليين فهو باعتبار اللفظ كما جر في قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(١).

وقال أيضاً عند رده على من اعتمد على بعض الروايات الشاذة في تفسير الساق في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾: "لم يأت نص في القرآن فيه إضافة الساق إلى الله تعالى، وإنما أخبر الله تعالى عن الكشف عن الساق يوم القيامة في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، وقد بنى الفعل للمجهول في قراءة الجمهور المأخوذة بالتواتر، وما ذكر من القراءات الأخرى فهو من الشذوذ، منها ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قرأ بالبناء للمعلوم على أن الكاشف هو الله سبحانه، وروي عن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ بالمتناة الفوقية والبناء للمعلوم على أن الكاشف القيامة، وروي عنه أنه قرأ بالمتناة الفوقية مع البناء للمجهول، وروي عنه وعن ابن مسعود أنهما قرءا بالنون المفتوحة، ومهما يكن فإن هذا النص ليس بمعضل؛ إذ معناه ظاهر مما أُلْف من استعمال العرب لكشف الساق بمعنى شدة الأمر وفظاعة الهول..."^(٢).

ومنه رده استدلال الفخر الرازي بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً﴾ على إثبات رؤيته تعالى معولاً في ذلك على أن في الآية

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٧٨.

(٢) برهان الحق: ج ٦/ ص ٢٦٧، ٢٦٨.

قراءة بفتح الميم، وكسر اللام ، فقال: "وهذا الدليل كغيره من أدلتهم ليست فيه حجة لما ذهبوا إليه، وإذا كان التمسك بهذه الآية أقوى من التمسك بغيرها، كما ذكر الفخر نفسه، فناهيك ذلك برهانا قاطعا على أنهم لم يستمسكوا فيما قالو بما يمكن أن يعول عليه، إذ هذا الاستدلال أبعد ما يكون عن الصحة، فإن هذ القراءة لا يكاد يذكرها إلا النادر من أهل التفسير، بل لم أجد من ذكرها قبل الفخر، وقد رجعت إلى كتب القراءات وكتب التفسير المعنية بذكر القراءات فلم أجد لها ذكرا قط، والفخر الرازي نفسه لم يذكرها في تفسير لهذ الآية، وعندما ذكرها في سورة الأنعام لم يعزها إلى أحد، فضلا عن أن تكون من القراءات المعتمدة التي يمكن أن يعول عليها، وأنت تدري أن الأمة أخذت بالقراءات السبع وألحق بعضهم بها بقية العشر، وهذ ليست منها، بل هي غير محكية عن أحد بعينه، فكيف يعول عليها في إثبات قضية عقدية تتوقف على الدليل القطعي لفظا ومعنى؟! (١).

وبعد أن نقل تفسير الرازي نفسه من أنه النعيم الكثير قال: "على أن لو سلم بأن هذه قراءة ثابتة في الآية الكريمة، وقُدِّر أن تكون إحدى القراءات المتواترة التي تلقنتها الأمة بالقبول، وأخذت بها في التلاوة والاعتقاد والعمل، لا يسلم أنها تدل على هذا المعنى، إذ لا نص يدل على أن المراد بالملك هو الله تعالى، فإن أهل الجنة الذين تبوأوا درجاتها العلى وفازوا بنعيمها المقيم جعلهم الله - بفضله - فيها ملوكا كبارا، فعندما يرى بعضهم بعضا لا يرى أحد غيره إلا كما رأى نفسه ملكا كبيرا، والملك المطلق وإن كان خاصا بالله سبحانه فإنَّ الله بوأ من شاء من عباده مراتب الملك..." (٢).

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ٢٤٠.

وعقب على ابن الحصار في تفسير المتين بالمبالغة في القوة بأن أفضل ما يحمل عليه هنا أنه وصف دال على شمول قوته تعالى لكل شيء والدليل على ذلك قراءة الرفع مما يؤكد أنه وصف للمضاف في قوله تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وهو (ذو)، فقال: "قلت: يمتنع حمل المتين على أنه وصف للقوة لأمرين: أولهما: رفعه في قراءة الجمهور ومنهم القراء العشرة، ولم أطلع أنه قرأ بجره إلا الأعمش وابن وثاب، وهو مما يؤكد أنه وصف للمضاف وهو (ذو) لا للمضاف إليه وهو (القوة). ثانيهما: تذكيره، إذ لو كان صفة لمؤنث لأنث.

وبهذا لا مناص من إثباته وصفا له تعالى كما وصف به نفسه، وإنما يحمل على المعنى اللائق بكماله المطلق كما قيل في الرحيم والرووف ونحوها، وأفضل ما يحمل عليه هنا أنه وصف دال على شمول قوته تعالى لكل شيء، والله أعلم^(١).

- النسخ في القرآن.

لم يكن النسخ موضوعاً بارزاً في كتاب البرهان، فقد ورد ذكره مقتضباً بحسب ما تدعو إليه الحاجة ويتطلبه الاستدلال وردّ بعض الشبه المتعلقة بصفاته فكان تناوله لمفهوم النسخ وأنواعه مبثوثاً في ثنايا المسائل، فأشار للمفهوم اللغوي للنسخ عند إيراده للأدلة السمعية للقائلين بخلق القرآن ذاكراً في الدليل العاشر أنّ القرآن يعتريه النسخ والتبديل، كما قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾،

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ٣٦٥، ٣٦٦.

وقال: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فقال: "والنسخ والتبديل هما محو وإزالة"^(١).

وبيّن مفهوم النسخ في الاصطلاح عند حديثه عن النسخ اللفظي والمعنوي، فقال: "والنسخ إما لفظي وإما معنوي، فاللفظي إخراج اللفظ المنسوخ من حيز الكتاب المنزل، حتى لا تبقى له قداسته بما يختص به من أحكام ... كما هو الشأن في القرآن، ومعنى ذلك أن المنسوخ من ألفاظ القرآن سلب وصف القرآنية، كما جرد من حكم القرآن ... والنسخ المعنوي هو رفع للحكم الذي جاء به الكتاب"^(٢).

ثم بيّن أن النسخ لا يقتصر على آحاد الآيات والأحكام الواقعة في القرآن وإنما يكون عاماً فيشمل كل ما سبقه من كتب فينسخها، فقال: "كنسخ القرآن لما تقدمه من الكتب، وهيمنته عليها جميعاً..."^(٣).

وقال في موضع آخر: "وأنت تدري أن النسخ كما كان في آحاد الآيات القرآنية، فإن الكتب المنزلة جميعاً ينسخ بعضها بعضاً، فالسابق منها منسوخ باللاحق، وبما أن القرآن الكريم أنزل بعدها جميعاً كانت جميعاً منسوخة به، فلا عبرة بأحكامها بعدما نزل القرآن، وهيمن عليها بشرعه الثابت، وأحكامه المحكمة"^(٤).

ومن أقواله المتعلقة بهذا الموضوع: "وليس التغاير بين الناسخ والمنسوخ فحسب، بل هو حاصل في جميع صنوف آيات الكتاب"^(٥).

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٣٧٧.

(٢) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٥، ١٦.

(٣) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٦.

(٤) برهان الحق: ج ٣/ ص ٣٧٧.

(٥) برهان الحق: ج ٣/ ص ١٦.

وقال: "فإن قيل: كيف يعتريها النسخ وقد ثبت أنها وحي الله، وحي الله كلماته، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تُبْدِلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾.

قلت: بما أن الله الذي أوحاها، جعل حكمها موقوتاً بزمان، فإنها بانتهاؤه زمانها يتوقف حكمها، ويؤخذ بحكم ما بعدها، وأما قوله تعالى: ﴿لَا تُبْدِلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ فإنما هو فيما أنزل الله سبحانه من بشارة أو نذارة؛ إذ لا راد لذلك، فإنه لا معقب لحكمه، ويدل على ذلك أنه نزل في وعد أوليائه فهو مسبوق بقوله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ هُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ ولا تدخل في ذلك الأحكام والشرائع" (١).

وقال في أحد استدلالاته على خلق القرآن ونفي القدم عنه: "كما يترتب عليه أن يكون يعتريه النسخ ويطرأ عليه تجني المجرمين بإحراق صفاته أو تدنيسها، وبهذا تدرك -أخي القارئ الكريم- كيف يتناقض الباطل عندما لا يستقر هوائه وأنصاره على رأي؟ فتجدهم ينقضون أسس معتقداتهم بأنفسهم ... وما يعتري الكلام المنزل من التقسيم والإنزال والنسخ وما يطرأ عليه من تجني المجرمين دليل ظاهر على أنه حادث مخلوق" (٢).

كما أشار لنسخ القرآن بالسنة المتفق عليها - عند حديثه عن يندفع وراء الروايات بغير روية ولا تثبت، ولو تصادمت تلك الروايات مع دلائل العقل والنصوص القطعية من الكتاب العزيز والأحاديث المتواترة - حيث ذكر عند بيانه لرد الرواية بسبب مخالفتها نص القرآن قاعدة وضعها النبي ﷺ نفسه لمعرفة الصحيح، فقال: "فأما المتفق عليه أنه عن رسول

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٣٧٨.

(٢) برهان الحق: ج ٥ / ص ٢٥٥.

الله ﷺ فلا يحتاج إلى عرض، بل يجب العمل به، وإن خالف ظاهر الكتاب، لأنه إما ناسخ أو مخصص، كما أفاده الإمام نور الدين السالمي رحمه الله تعالى في شرحه الحديث قلت وجعله ناسخاً للآية لا يكون إلا إذا جمع بين أمرين:

أولهما: أن يكون نقله بالتواتر القطعي؛ لأن ما دون المتواتر لا يقوى على نسخ القرآن كما هو مشهور عند المحققين.

ثانيهما: أن يكون فيما يجوز فيه النسخ، وذلك في الأحكام العملية الفرعية، لا في الأصول الاعتقادية ولا في الأخلاق ولا الأخبار؛ لأن العقائد لا يجوز تناسخها، لما يؤدي إليه من التناقضات التي يتزهد عنها الشرع، وكذلك الأخبار والأخلاق لاستحالة أن يأمر الله تارة بمحاسن الأخلاق وتارة بأضدادها.

وأما تخصيصه للقرآن فيسوغ في غير الأمور القطعية التي لا تحتمل التخصيص؛ لأن العام وإن اشتهر بأنه ظني الدلالة ولو كان قطعي المتن فإن ذلك فيما لم يستند بما يدعمه من القطعيات التي لا يسوغ معها التخصيص، إذ من دلائل العموم ما لا يحتمل التخصيص قط، لتعذر تخصيصه في العقول السليمة، وذلك ما كان تنزيهاً لله سبحانه وتعالى، فإنه يستحيل أن يتصف تعالى ب ضد ما يوجب تنزيهه، وإلا لكان ذلك نقصاً لا يليق بجلاله سبحانه^(١).

(١) برهان الحق: ج ١/ ص ٣١، ٣٢.

المحكم والمتشابه.

بسط سماحة الشيخ الحديث عن المتشابه من القرآن والسنة حيث استغرق الجزء الخامس كله بما يوضح ذلك مدعماً قوله بدلائل العقل والنقل الناصّة على تنزيهه تعالى عن الحيز والمكان وعن مزايلة مكان إلى مكان. وقد استهل حديثه بفصل بيّن في مباحثه مفهوم المحكم والمتشابه وآراء العلماء فيهما خاتماً إياه بالتأويل^(١)، حيث ناقش تلك الآراء مصوباً ما أورده ابن جرير لتعريف المحكمات بأنّ فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه، وأخر متشابهة في الصدق لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق.

وتناول في الفصل الثاني تمسك المشبهة بمتشابه القرآن والسنة وإعراضهم عن محكمهما، كما تعرض في فصل آخر للحديث عن إسقاط استدلال المشبهة بما تمسكوا به في إثبات تحيز الله تعالى في مكان، وكذلك إبطال ما تمسكوا به من متشابهات القرآن والروايات لإثبات أنّ الله ينتقل من مكان إلى مكان تعرض لذلك في فصل آخر ختم به الجزء الخامس^(٢). وخصص الجزء السادس في بحث ما تبقى من المتشابهات مجلياً اللبس عن الأفهام، وكاشفاً للثام عن مخدرات الحقائق وعقائل المعاني بما يزيد البصير بصيرة ويجلو العمى عن فاقدها حتى يغدو مع المبصرين^(٣).

(١) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٥٠.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٤/ ص ٣٦٥، ٣٦٦ وما بعدها.

(٣) انظر برهان الحق: ج ٦/ ص ٥١ - ٥٦ وما بعدها، و ص ١١٥ وما بعدها، ص ٢٩٧ وما بعدها، و ص ٣٢٨ وما بعدها، و ص ٣٤٧ وما بعدها، و ص ٣٧١

وفيما يلي بعض النماذج من أقواله وتناوله لهذه القضايا:

فقال عن التوسع في إطلاق التشابه أو الاشتباه على مطلق اللبس ولو لم يكن منشؤه شبهه بغيره: "وذلك إما أن يكون حقيقة عرفية أو أنه مجاز مشهور، كما أن الإشكال يطلق على كل لبس وإن كان في الأصل بمعنى التشاكل بين الأشياء.

وباعتبار هذين الأصلين في معنى اللفظين كان القرآن كله موصوفاً بمعنى كل منهما، فهو محكم باعتبار إتقانه ومنعه من سريان أي خلل إلى ألفاظه أو معانيه، ولذلك تكرر وصفه في القرآن بأنه حكيم، والحكيم بمعنى المحكم، ووصف كله بالإحكام في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١].

وهو متشابه أيضاً كما وصفه تعالى بذلك في قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، ذلك لأنه يشبه بعضه بعضاً في جزالة تركيبه وحسن ترتيبه وسلاسة أسلوبه وجمال عباراته وعمق معانيه وإشراق نوره وقوة تأثيره بحيث لا يرقى إليه النقد ولو اجتمعت عليه فهم جميع الخبراء، ولا يمكن الإتيان بشيء من مثله ولو تضافرت عليه ملكات كل البلغاء ... فالقرآن باعتبار هذا كله متشابه؛ لأنه طبقة واحدة في جمال التعبير وعمق التصوير وبلاغة الأداء وفصاحة اللفظ والمعنى، كما أنه جميعاً محكم لفظاً ومعنى بإتقان تركيب حروفه وكلماته وإبداع تناسب سورته وآياته، فلا يمكن لأي لبیب محاكاته ولو في أبسط مزاياه وأدنى خصائصه ... فكان ذلك من أبرز معالم إعجازه، فضلاً عن انسجام معانيه بحيث

=

وما بعدها.

لا يتطرق إليها نشاز ولا اضطراب مع نزوله في أحوال متباينة وأزمنة متباعدة ومواقف مختلفة، فهو كله متشابه ومحكم بالنظر إلى هذه المزايا لتشابهه جميعا وإحكامه، وذلك لا ينافي انقسامه إلى آيات محكمات وآخر متشابهات باعتبار آخر^(١).

وقال مصوباً لما نقله ابن جرير وترجيح ابن عطية له: "قلت: قد أصاب في هذا المحز؛ فإن المحكمات واضحة دلالتها قائم برهانها لا تلتبس على ذي عقل فيحار فيها، ولا يحتاج بيانها إلى تأويل معانيها عما يسبق إلى الذهن بإطلاق ألفاظها، بخلاف المتشابهات؛ فإنها لا بد من ردها إلى المحكمات ليتبين معناها وتستوسق دلالتها منسجمة مع دلائل أم الكتاب وهي المحكمات"^(٢)، فالشيخ الخليلي يرى أن نصوص الشرع جاءت منسجمة مع براهين العقل ومقتضيات الفطرة في تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه، وهذا هو الأصل الذي يجب التمسك به؛ لأنه المحكم الذي هو أصل الكتاب، وكل ما دل ظاهره على خلافه وجب حمله على ما يقتضيه هذا الأصل، وتنزيه الله سبحانه تعالى عما تدل عليه تلك الظواهر المتشابهة^(٣).

واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، فالآية الكريمة تدل على وجوب تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه دلالة

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٤.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٤، ٤٥.

(٣) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٥٠.

واضحة لا غبار عليها، لا تلتبس إلا على الذي في قلبه زيغ فـ"المحكم هو أم الكتاب أي أصله، ولا ريب أن كل شيء إنما يرد إلى أصله، فكل ما جاء موهماً ظاهره خلاف ما يقتضيه الأصل وجب رده إلى ذلك الأصل... وإذا كانت الآيات المحكمات هي أم الكتاب أي أصله الذي يجب أن - يرد إليه سائر، فإنه من الضرورة بمكان أن يكون الناظر في الكتاب - معتمداً على محكماته في تأويل متشابهاته لنلا تزل قدمه فيهوي في مهاوي الضلال كما فعل اليهود والنصارى الذين تمسكوا بمتشابه ما بأيديهم من الكتاب فطوّعوا له محكمه حتى أدّى بهم ضلالهم إلى تحريف نصوصه لتتسجم مع نزعاتهم التي تعود جذورها إلى ضلالات قدماء الوثنيين... فجاء هذا الرد الحاسم من الله سبحانه مجتثاً لدعواهم ومبدداً لشبهتهم ومقرراً ألا حجة قط فيما نزعوا إليه من الاستدلال، ذلك لأن الكتاب المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه المحكم والمتشابه، والمحكم هو الأصل فيه فيجب رد المتشابه إليه"^(١).

فهذا هو منهج أولي الألباب الذين يذكرون بما يبصرونه من الحق ولا يغفلون عنه، ويستبصرون ببصيرة العقل ولا يستأسرون للوهم، وفيه إشارة بينة إلى ضرورة استلزام مقاصد النصوص الشرعية بإزالة قدح الفكر واستجماع بصيرة العقل؛ إذ التعامي عن ذلك هو الذي يدفع بأهله إلى الهيام في متاهات الوهم والبعد عن مقاصد الوحي"^(٢).

- التأويل.

ناقش سماحة الشيخ موضوع التأويل عند تناوله المتشابه من القرآن والسنة، حيث أفرد له المبحث الرابع من الفصل الأول الذي حدد فيه مفهوم المحكم والمتشابه، فبيّن في هذا المبحث أن التأويل ضرباً من ضروب

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٥٠ - ٥٢.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٥١.

المجاز منطلقاً في ذلك من كون مطلق الكلام العربي يدل على معناه تارة بالحقيقة وأخرى بالمجاز، وما التأويل إلا من ضرور المجاز؛ ذلك لأن القرآن نزل باللسان العربي، وهو يعبر عن معانيه بالأساليب المعهودة عند العرب، وهو يدل عليها تارة بحقائق ألفاظه وأخرى بمجازها، غير أن المجاز قد يشتهر في الاستعمال حتى يكون كالحقيقة في التبادر إلى الذهن، وقد يخفى بسبب قلة الاستعمال حتى يحتاج إلى قرينة قوية تشخصه^(١).

وقد استهل حديثه عن التأويل ببيان مفهوم التأويل والفرق بينه وبين التفسير، مورداً أقوال علماء اللغة والتفسير، مناقشاً ومرجحاً، فقال بعد نقله لقول ابن منظر في لسان العرب: "وبالجملة؛ فإن التأويل ردّ الكلام إلى المعنى الصحيح الذي يراد من لفظه وتقتضيه قرائنه التي لولها لا تنصرف الذهن إلى معنى آخر يتبادر له، وقد يطلق على نفس التفسير كما نقله صاحب "اللسان" عن أبي العباس، وهو كثيراً ما يرد في كلام المفسرين ومن بينهم مفسرو السلف، بل ذهب أبو عبيدة إلى أنه لا فرق بين التأويل والتفسير.

والذين فرقوا بينهما اختلفوا في وجه التفرقة فالراغب يرى أن التفسير أعم وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها في الكتب الإلهية وغيرها، والتأويل في المعاني والجمال في الكتب الإلهية خاصة، وقال الماتريدي: التفسير القطع بأن مراد الله كذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع، وقيل: التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية^(٢).

وعقب على ما نقله من ابن الجوزي في اختلاف العلماء هل التفسير والتأويل بمعنى واحد أم مختلفان؟ فقال: "وكلامه بين ظاهر فيه، وهو يعزز

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٩.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٧، ٤٨.

ما ذكرته من قبل من كون كثير من المفسرين لم يفرقوا بينهما، وإنما لا ينحصر كلامه في تفسير القرآن وتأويله، بل هو شامل لتفسير كل كلام، وعليه فلو قال في التفسير: هو إخراج معاني كلام الله من مقام الخفاء إلى مقام التجلي لكان أدل على المطلوب، وكذلك ما قاله في التأويل^(١).

كما عقب على قول الألوسي الذي ذهب فيه إلى اعتبار التأويل إشارة قدسية ومعارف سبحانه تتكشف من سجع العبارات للسالكين إلى آخر كلامه، فقال معقّباً على قوله: "ولا يخلو كلامه من نزعة صوفية"^(٢).

ثم خلس إلى أنّ أقوال العلماء في التأويل والتفسير والتفرقة بينهما تختلف باختلاف أنظارتهم ومقاصدهم في البحث، وأن موضوع البحث الذي هو بصدده يتعلق بتأويل الآيات المتشابهات التي يوهم ظاهر لفظها تشبيه الله تعالى بخلقه إلى ما يتفق مع دلائل المحكمات الناصة على تنزيهه فقال: "وبالجملة فإنّ أقوال العلماء في التأويل والتفسير والتفرقة بينهما تختلف باختلاف أنظارتهم ومقاصدهم في البحث، وما نحن بصدد بيانه هنا هو تأويل الآيات المتشابهات التي يوهم ظاهر لفظها تشبيه الله تعالى بخلقه إلى ما يتفق مع دلائل المحكمات الناصة على تنزيهه"^(٣).

فلا بد إذاً من تحديد المصطلح بما يتفق مع الموضوع، وعليه فإنّ "التأويل هو: صرف الكلام عما يدل عليه ظاهر لفظه إلى المعنى الصحيح الذي يراد به حسبما تقتضيه القرائن"^(٤).

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٨، ٤٩.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٩.

(٣) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٩.

(٤) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٩.

- الحقيقة المجاز.

خصص سماحة الشيخ الخليلي الفصل الثالث من الجزء الخامس في الحديث عن المجاز تحت عنوان (إثبات أن كون القرآن والسنة مشتملين على المجاز أصل لتأويل متشابههما) حيث قسمه إلى خمسة مباحث تناول في المبحث الأول: مجاز القرآن، مبيناً "أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب وخاطبهم بما كانوا يتخاطبون به من العبارات التي تنتوع أساليبها فيكون فيها المجاز كما تكون فيها الحقيقة، وكذلك النبي ﷺ طبعه الله تعالى باللسان العربي المبين، فكان يعبر عن الشيء تارة بحقيقة اللفظ الدال عليه وتارة بمجازه، ومن أنكر ذلك فقد ركب من المكابرة والعناد ما ينادي عليه بالانزلاق في مهاوي الوهم والهيام في بوادي الحيرة"^(١).

وقد أحال إلى الجزء الذي خصصه في تفسيره للرد على من أنكر المجاز وتعقب شبهاتهم شبهة^(٢).

وبعد سرده لبعض الآيات القرآنية التي جاء المجاز واضحاً في تضاعيف عباراتها ويتعذر حملها على الحقيقة وتعقبها بالتوضيح خلص إلى أن المجاز في القرآن الكريم، فقال: "وبالجملة فإن المجاز في القرآن الكريم أظهر من أن يحتاج إلى بيان، ففي تضاعيف عباراته ضروب المجاز كلها، ففيها المجاز المرسل بجميع أنواعه والاستعارة والكناية، وليس إنكار ذلك إلا مكابرة للعقل وتكذيباً للمشاهد، وقد تفضي هذه المكابرة إلى لزوم أشياء يرفضها العقل ويردها الشرع، فلو لم يحمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، على المجاز للزم أن تكون

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٥٥.

(٢) الخليلي، أحمد بن حمد الخليلي: جواهر التفسير أنوار من بيان التنزيل، مكتبة الاستقامة، روي: سلطنة عمان، ط ١، ٢٠٠٤م، الجزء الخاص، ص ٨٩ - ٣٢٧.

يد الله سبحانه حالة فوق أيدي أولئك المبايعين للرسول ﷺ، ولما كان ذلك معلوماً بالضرورة بطلانه ثبت أنّ اليد هنا ليست هي الجارحة المعهودة التي تكون في الإنسان وغيره من أجناس المخلوقات الحيوانية، وإنما المراد بها العهد الذي يكون بين الحق والخلق، فعهد الله تعالى فوق عهدهم، وهو سبحانه مؤف لمن أوفى ومُجاز لمن نكث بنظير فعله" (١).

وفي المبحث الثاني: تعرض لمجاز الحديث الشريف، ومفاد كلامه بعد سرده لبعض المرويات والأحاديث التي حفلت بضروب من المجاز والرد عليها، قال: "وبالجملة؛ فإن شواهد المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف أوسع من أن تحصى وتحصر، فإن المتتبع للقرآن ولكلام الرسول عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام يجد في تضاعيفهما من الكلمات المستعملة في غير حقائق معانيها مع القرائن المشخصة لمقاصدها ما يزيده ثقة وطمأنينة بأن المجاز ضارب بأطنابه في عبارتهما" (٢).

وتحدث في المبحث الثالث: عن حمل السلف نصوصاً من القرآن على المجاز، فبيّن: "أنّ السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان كانوا أكثر إدراكاً لمعاني القرآن وفهماً لمضامينه وإطلاعاً على أسرارهم، وكانوا يحملون ألفاظه على ما يتفق مع دلائل العقل والنقل وينسجم مع مقتضيات استعمال الكلمات العربية في مدلولاتها حسب تراكيبها، بحيث تحمل تارة على حقائق معانيها وأخرى على مجازاتها عندما تصرفها إليها قرائن ظاهرة ولم يكن ليخفى عليهم - وكان أكثرهم عرباً أقحاحاً - أصول مدلول الكلمات وهي حقائق معانيها ومجازاتها التي تدل عليها بدعم من القرائن المشخصة لمقاصد الألفاظ، فلذلك تجد في تأويلهم ما يدل على حمل

(١) برهان الحق: ج ٥ / ص ٦٤.

(٢) برهان الحق: ج ٥ / ص ٧٠.

ألفاظ القرآن على المعاني المجازية وإن لم يصرحوا باسم المجاز، إذ لا يضيرهم كون اسم المجاز لا يرد على ألسنتهم مع قصدهم إليه في التأويل كما لم يكن يضيرهم عدم ورود ذكر اسم الفعل والفاعل والمفعول والمصدر والحال والتمييز فيما يرد على ألسنتهم من البيان، وإنما يكفي في ذلك أن يضعوا كل شيء موضعه وأن يؤولوا كل نص تأويلاً سليماً ينسجم مع جوهر لفظه وحقيقة معناه^(١).

ثم علل عدم تصريح السلف بالمجاز على الرغم من ظهور ذلك في تأويلهم فيحملون ألفاظ القرآن على المعاني المجازية، فقال: "ذلك لأن هذه المصطلحات ناشئة لم تكن متداولة في زمانهم، وإنما اضطرَّ من جاء بعدهم إليها ضرورة بيان المعاني التي لم تعد تتضح للناس إلا بعد ابتكار فنون من العلم، لكل فن منها أوضاعه الخاصة ومصطلحاته المتميزة، فلا غرو إن لم يقولوا: (هذا من باب الحقيقة) و (ذلك من باب المجاز) ما داموا يصيبون المحز في التأويل ويضعون المقصل على المفصل فلا تبقى شبهة في فهم المعنى المراد"^(٢).

وفيما يلي أهم الأمثلة من تأويلهم لآيات القرآن بما يدل على أنهم يحملونه على مجاز المعنى، أذكرها باختصار:

- ١- تأويلهم الوجه عندما يضاف إلى الله تعالى بما يبعد به عن قصد الجارحة المعهودة في مخلوقاته الحية.
- ٢- تأويلهم الأيدي عندما تذكر الله تعالى بالقوة.
- ٣- تأويلهم جنب الله بأمره. تأويلهم أيام الله بنعمه أو وقائعه في عباده.
- ٤- تأويلهم النسيان المسند إلى الله بالترك.

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٧١.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ٧١.

٥- تأويلهم غل اليد بالبخل والإمساك.

"وهذا كله كاف في إثبات أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يكونوا يجرون الآيات المتشابهة كما يقتضيه ظاهر لفظها وإن زعم ذلك - المشبهة وإنما كانوا يحملونها على محاملها الصحيحة وفق سنن الكلام - العربي حسبما تقتضيه القرائن التي تحف بها عندما تكون مراداً بها غير معانيها الحقيقية التي وضعت لها ألفاظها في الأصل. وبهذا تدرك أن دعوى المشبهة بأن تأويل المتشابهات بعيد عن هدي السلف - ليست بشيء^(١).

وناقش في المبحث الرابع: قضية التفويض والتأويل بين الخلف والسلف، فتناولها بالبحث والتحليل، مصححاً ما شاع ورُوج له بين الناس من أن مذهب السلف في الآيات المتشابهات التي تتعلق بصفات الله تعالى تفويض تفسيرها إلى الله سبحانه وعدم الخوض فيه، وأن مذهب الخلف تأويلها بما يتفق مع الآيات المحكمات، فقال: "شاع عند أكثر الناس أن مذهب السلف في الآيات المتشابهات التي تتعلق بصفات الله تعالى تفويض تفسيرها إلى الله سبحانه وعدم الخوض فيه، وأن مذهب الخلف تأويلها بما يتفق مع الآيات المحكمات كما تقدم ... وأنت تدري أن السلف الصالح كانوا أرسخ علماء وأقوى فهماً وأبلغ تنزيهاً وأصفى اعتقاداً؛ لأنهم نهلوا من مناهل القرآن واستهدوا بهدي النبي عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام، فما كانوا ليقعوا في مضايق التشبيه ويهووا في مهاوي التجسيم ... والذي شاع عنهم من تفويض القول في المتشابهات كان منهجاً عاماً يتبعونه في تأويل القرآن عندما يكون الأمر لا يستدعي العمل والتطبيق، فإنهم كانوا - لورعهم واحتياطهم - لا يكفون أنفسهم عناء البحث في

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٧٢-٧٩.

المسائل التي لم يكلفوا فيها بعمل، بل كانوا يتهيبون الخوض فيها إلا عندما تستدعي الضرورة بيانها.

وقد علمت أنهم - مع هذا الاحتياط الواسع والحرص على عدم الخوض فيما لم يطالبوا فيه بعمل - لم يمتنعوا على الإطلاق عن تأويل المتشابهات، بل قالوا فيها ما بدا لهم عندما رأوا ضرورة القول لدرء شبه التشبيه عن الله سبحانه، ففسروا الوجه والجنب والأيدي واليد والأيام عندما تضاف إلى الله سبحانه بما يليق بجلال قدسه تعالى" (١).

ويرى أنّ مما اضطرهم إلى ذلك ما كان يلتطم في محيطهم من أفكار شتى سقت إليهم من الأمم التي كانت خارج ذلك المحيط، وكان من بين هاتيك الأفكار التي امتد رواقها وانتشر أثرها فكرة التجسيم، التي كان لليهود وبقايا الوثنيين دور بارز في الترويج لها وإشاعتها، لا سيما أولئك الذين تظاهروا منهم باتباع الإسلام مع بقاء نفوسهم متعلقة بعقائدهم القديمة (٢).

جاعلاً ذلك كله سبباً لأنّ تنقذ الغيرة على الحق في نفوس العلماء المخلصين، الذين نذروا حياتهم لخدمته، والدفاع عن حياضه، فلم يكن بدعاً أنّ يؤولوا الآيات المتشابهة تأويلاً علمياً متقناً الأمر الذي أدى إلى ظهور مقولة (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم) مبرزاً أنّ هذا لا يعني رفع الخلف فوق منزلة السلف في العلم أو العمل أو الاعتقاد (٣).

"طريقة السلف كانت أسلم؛ لأنها مبنية على الاحتياط كما كان ذلك شأنهم في أكثر القرآن، إذ لم يكونوا يقدمون على تفسير ما لم يكونوا

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٩٥.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٩٧، ٩٨.

(٣) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٩٨.

مضطرين إلى بيانه من أجل العمل والتطبيق، وقد كانوا في سلامة مما طرأ على الخلف من موجات الضلال المتمثلة في عقيدة التشبيه والتجسيم. كما أنّ طريقة الخلف أعلم لأنها مبنية على التتبع والاستقصاء؛ من أجل فهم المعنى وإنزاله على اللفظ المتشابه، مع ما فيها من ربط متشابه القرآن بمحكمه، وقد تعزز ذلك بما كان في عهدهم من استثناء داء التشبيه بعد أن صدرته إليهم الأمم الضالة، وروجته بينهم بدعوى أنه يجسد الإيمان بنصوص الوحي، فلم يكن مناص من علاج هذا الداء بدواء التأويل الصحيح^(١).

ثم خلس بعد ذلك إلى بيان طبيعة الخلاف حول هذه القضية، فعده خلافاً مبنياً على مراعاة مصلحة الأمة في صون عقيدتها عن تأثير ضلالات أهل الزيغ بحسب ما يتلاءم مع الظروف التي كانت تحيط بهؤلاء وهؤلاء، فقال: "وقد اتفقت كلمة النظار من العلماء على أن اختلاف منهج السلف والخلف في الإمساك عن الألفاظ المتشابهة أو تأويلها لا يعدّ خلافاً في الفكر وإنما هو اختلاف مبني على مراعاة مصلحة الأمة في صون عقيدتها عن تأثير ضلالات أهل الزيغ بحسب ما يتلاءم مع الظروف التي كانت تحيط بهؤلاء وهؤلاء، فكثير من نصوص هؤلاء العلماء تدل على هذا الذي قلناه"^(٢).

وختم هذا الفصل بالمبحث الخامس: الذي حذر فيه عن وقوع التصادم بين النصوص المتشابهة عند إجرائها وفق ظواهر معانيها مع دلائل العقل والنقل.

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٩٨، ٩٩.

(٢) برهان الحق: ج ٥/ ص ١٠٢، ١٠٣.

فقد حاول سماحة الشيخ في هذا المبحث أن يحرر محل النزاع بين القائلين بتأويل المتشابهات وبين القائلين بالتفويض فيها من حيث إنهم جميعاً يستبعدون المعنى المتهافت الذي يعتقده المشبهة في معانيها استناداً إلى ما تدل عليه ظواهر ألفاظها، منبهاً إلى أن كلا الفريقين يحيل على الله سبحانه أن يكون جسماً، أو أن يكون ذا أعضاء، أو أن يتحيز في جهة، أو أن يتنقل من مكان إلى مكان، أو أن يعتريه سبحانه ما يعتري عباده من العوارض؛ فإن كل ذلك مما يحيله العقل السليم والنقل الثابت الصحيح، وإن اختلفوا في البحث عن معاني صحيحة لهذه المتشابهات لينجلي لبسها عن الأفهام.

"فالقائلون بالتفويض لم يروا داعياً إلى ذلك؛ لأن تنزيهه عما يدل عليه ظاهر لفظها حقيقة مسلمة وعقيدة راسخة في نفوس المؤمنين، وما كان الإمساك عن الخوض في معانيها وتفويض أمرها إلى الله سبحانه إلا احتياطاً وورعاً عن القول في كتاب الله بما لم تكن الدلالة عليه نصية قاطعة.

والقائلون بالتأويل لم يجنحوا إلى التأويل إلا من أجل درء الباطل عن الأفهام، حتى لا يخيّل إلى من كان كليل النظر سيء الفهم أنها يراد بها ظواهر معانيها، فيقع في الضلال، وقد عولوا في تأويلهم لها على أصول ثابتة في أساليب البيان باللسان العربي الذي نزل به القرآن ووردت به السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وكما احتاط الفريق الأول بالإمساك عن القول في المتشابهات، احتاط هؤلاء لإيمانهم - بدرء ما عسى أن يلابسه من الشكوك والضلال - بالتأويل السليم الذي لا يلتبس معه المعنى، ولا يشتبه الحق بالباطل.

ولا تجد بين هذا وذاك تعارضاً ونشازاً، كما لا تجد في الأخذ بأي واحد من هذين المذهبين تصادماً مع براهين العقل أو نصوص الشرع^(١).

وحذر مما ينتج عن إجراء الآيات المتشابهة على وفق ظواهرها، فقال: "أما إجراء تلك الآيات وفق ظواهرها فهو يؤدي إلى الاصطدام بالحقيقة التي يقتضيها العقل ويدل عليها الشرع، بل ويؤدي إلى التصادم حتى مع أصول عقيدة من يأخذ بذلك.

فلو أردت أن تطبق فكرة إجراء النصوص المتشابهة وفق ظواهرها؛ لوجدت العجب في تنافر المعاني وانتقاض دلائل الألفاظ، حتى يهيم الأخذ بذلك في كل واد، فهب أن أحداً أخذ بذلك في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]، فأثبت لله وجهاً حقيقياً بخلاف ما قال الخلف والسلف في تأويل الآية، أترأه إلى أي مدى ينتهي به الشطط، وليس ذلك يؤدي إلى القول بأن الله سبحانه وتعالى نفسه يفنى ولا يبقى منه إلا الوجه؟! فهم كما يثبتون له الوجه يثبتون له اليدين والرجلين، بل يصرون على أنه في صورة الإنسان من كل وجه، وهذا يعني قطعاً إثبات جوارح شتى له، واعتقاد أنها جميعاً تهلك وتتلاشى فلا يبقى منها إلا الوجه، وليت شعري؛ أيسلمون لهذه النتيجة التي لا محيص لهم من الانتهاء إليها إن سلكوا هذا النهج؟!^(٢).

وقال بعد تعقبه لبعض الآيات الموهمة للتشبيه، وإظهار ما تؤدي إليه فكرة إجرائها على وفق ظواهرها: "وبالجملة؛ فإن التأويل الصحيح المبني

(١) برهان الحق: ج ٥ / ص ١٠٤.

(٢) برهان الحق: ج ٥ / ص ١٠٤.

على النظر السليم وتعاطي النصوص حسب مفاهيمها الصحيحة المنبثقة من أساليب اللغة هو الذي يدرأ هذه المخاطر وأمثالها عن عقيدة الإسلام، وهو الذي يحفظ للنصوص الشرعية قداستها حتى لا تتلاعب بها الأهواء فتكون عرضة للنقد والرد، وهذا يؤكد صحة مقولة من قال بأن مذهب الخلف الجانحين إلى تأويل المتشابهات هو أعلم، وإن كان المفوضون مالوا إلى ما هو أسلم، ذلك لأن التطورات الفكرية والحضارية التي طرأت على الأمة هي جدية بأن يؤخذ بها في الاعتبار عند بحث هذه القضايا، حتى لا يكون بحثها بطريقة تدعو إلى الشك والارتياب في ثوابت النصوص الشرعية بل بطريقة فيها إقناع للعقل وترويض لجماع الطبع^(١).

وهكذا توصل سماحته إلى أن السلف والخلف متفقون على أن ظواهر تلك النصوص الموهمة للتشبيه غير مرادة، ولا يجوز حملها على ما يتبادر من معاني مفرداتها، وهذا ما عليه علماء الأمة ما عدا المشبهة الذين تلوثت أفكارهم بأدران التشبيه فلم تتسع مداركهم لقبول الحق^(٢).

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ١١١.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ١١٢، ١١٣، ١١٤.

الفصل الثاني: منهج سماحة الشيخ الخليلي في تناول موضوعات علوم القرآن.

من خلال العرض السابق لبعض مباحث علوم القرآن في برهان الحق تظهر لنا بعض ملامح منهج سماحة الشيخ الخليلي في توظيف علوم القرآن في الاستدلال على مسائل العقيدة، حيث أشار الشيخ في أكثر من موضع إلى أنّ القرآن أنزل في أحوال مختلفة الصور بقصد إرشاد الأمة إلى طرق الاستدلال والاستنباط، وبيان الإعجاز في لفظه، وأنّه قد اشتمل على أنواع من الأساليب والطرق، وهي إما عام كلي وهو الغالب، أو خاص جزئي نازل في صورة أحكام نوازل حلت، وهي بمنزلة الأمثال والنظائر لفهم الكليات، وكيفية الاستدلال.

ولعل من أساسيات منهجه في تناول علوم القرآن والاستدلال بها هو إيرادُه وتوظيفُه لأكثر من موضوع لتقرير الحكم في القضية الواحدة، فهو يعتمد إلى تكثيف الأدلة لإثبات صحة ما يراه الأنسب والأقرب إلى المقاصد القرآنية والأحاديث النبوية بشواهدا ونقولها، واستجلاء معانيها بنور العقل حسبما جاء النص عليه في القرآن، فالناظر في برهان الحق يجد مادة وفيرة من مباحث علوم القرآن وقواعده الكلية والفرعية، وقد أحسن الشيخ توظيفها واستثمارها في الاستدلال، فرجع إليها عند الاستنباط والتخريج بحثاً عن الأصوب والأقرب لنصوص الشريعة، وإعمالها في تقرير المسائل لما يستجد ويتماشى مع " التجدد في حياة العصر بانفتاح آفاق كانت من قبل مرّجة، وتُجلى حقائق كانت غامضة، ووجود ملابسات كانت معدودة، وهياج زوابع كانت راكدة، يتعذر الجمود في الخطاب العقدي على ما كان مألوفاً في العصور السابقة السحيقة، فإن لكل عصر لساناً يتخاطب به بنوه حسبما يستجد فيه من مستجدات لم تكن من قبل، وما يحدث فيه من تصور في حياة الناس الفكرية والثقافية والعلمية، وبسبب ذلك تتباين ألسنة التخاطب في

لغات العلوم ومصطلحاتها بين عصر وغيره، ومن الضرورة بمكان مخاطبة كل عصر بلسانه كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [إبراهيم: ٤].

وهذا يعني أنَّ تجديد الخطاب في شرح حقيقة الإيمان ضرورة تحتتمها سنة الحياة، على أنَّ أولئك العمالقة الغابرين؛ وإن أمسكوا بحبل الجد من طرفيه يتعذر عليهم أنَّ يحصوا كل شيء مما هم بصدد بيانه، فإنَّ الإنسان عرضة للنسيان، وقديماً قيل: (كم ترك الأول للآخر)، كما قيل: (يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر)^(١).

(١) برهان الحق: ج ١/ ص ٤٠، ٤١.

أولاً: توظيفه لعلوم القرآن في الاستدلال على مسائل العقيدة.

وقد كان منهجه في عرض موضوعات ومباحث علوم القرآن في البرهان، وتوظيفها في الاستدلال على مسائل العقيدة يختلف من موضوع لآخر، فلم يغلب على منهجه في ذلك ما سار عليه علماء علوم القرآن في كتبهم من حيث التبويب، وتقرير المسائل، وترتيب القضايا وعرضها، فهو أحياناً يتوسع في مناقشة بعض القضايا والمسائل المتعلقة بالتفسير حتى يكون اتجاهه إلى التفسير أقرب منه إلى الاستدلال على مسائل العقيدة، وأحياناً يهتم بتقرير بعض المسائل اللغوية والقواعد الأصولية، حتى يكون إلى اللغة والأصول أقرب منه إلى التفسير والعقيدة، ولكن يبقى الطابع الغالب للكتاب هو الموضوع الأساسي "التأصيل للعقيدة الإسلامية، ودرء الشبه عنها بالأدلة العقلية والنقلية"، وتبقى موضوعات علوم القرآن ضمن الأدوات والآليات في ذلك، فاجتهادات الشيخ وتقريراته للمسائل ظاهرة في العديد من المسائل والقضايا المتعلقة بعلوم القرآن، وشخصيته بارزة في المباحث اللغوية والأصولية، حيث حاول من خلال كتابه البرهان أن يزيل عنها التقليد والجمود والركود، وأن يخرجها من النظرة الجزئية والصورة الآلية المجردة، البعيدة عن التوظيف والاستدلال، التي انتهت به إلى جعلها عبارة عن قواعد مجردة وقوالب بعيدة عن الارتباط بالغايات الأصلية، وإعادة توجيهها صوب تحقيق الغرض والغاية التي من أجلها وضعت.

وفيما يلي بعض النماذج على ذلك:

فمثلاً لم يتعرض الشيخ لتحديد مصطلح الإعجاز القرآني ولا لبيان مفهومه في كتابه البرهان، كما أنه لم يتناول الحديث عن وجوهه ومعالمه في مباحث مستقلة، وإنما كان حديثه عنها عرضاً في ثنايا بحثه، وبالقدر الذي يخدم استدلالاته وتقريراته لبعض مسائل العقيدة، بل أحياناً لا يرد

مصطلح الإعجاز عند حديثه عنه وإنما يفهم ضمناً من كلامه عن موضوعاته، خاصة فيما يتعلق بالإعجاز البياني أو البلاغي، وكذلك ما يتعلق بقضية التحدي، حيث كان تناوله له عند مناقشته وردوده على القائلين بقدّم القرآن واعتباره صفة ذاتية.

ومن ذلك ما قرره عند بيانه لمعنى المحكم والمتشابه في القرآن حيث يقول: "وباعتبار هذين الأصلين في معنى اللفظين كان القرآن كله موصوفاً بمعنى كل منهما، فهو محكمٌ باعتبار إتقانه ومنعه من سريان أي خلل إلى ألفاظه أو معانيه، ولذلك تكرر وصفه في القرآن بأنه حكيم، والحكيم بمعنى المحكم، ووُصف كله بالإحكام في قوله تعالى: ﴿كَتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١].

وهو متشابه أيضاً كما وصفه تعالى بذلك في قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] ذلك لأنه يشبه بعضه بعضاً في جزالة تركيبه، وحسن ترتيبه وسلاسة أسلوبه وجمال عباراته وعمق معانيه وإشراق نوره"^(١).

واستدل بأنّ الإعجاز كان من جنس ما اشتهر به قومه عند حديثه عن المحافظة على الانسجام بين معاني القرآن الكريم في سياق آياته وارتباط بعضها ببعض استدل به على تفسير النظر بالانتظار، فقال: "هذا الانسجام والترابط بين المعاني لا يبقى لجمالهما أثر، ولا يبصر لرونقهما ملمح إنْ فُسِّرَ الانتظار بالرؤية، فإنه يقطع الوصل بين هذه الآيات ويفكك ما بينها من رباط، ويذهب بما يُجملها من انسجام، إذ لا يعود بينها من التقابل في المعاني ما يجعلها يأخذ بعضها بحجرة بعض، فكيف تقابل

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٣٣.

الرؤية؛ التي تكون لفئة من هذ الوجوه بما وصفت به الفئة الأخرى من ظنها أمراً يقصم فقارها، وهذه النكت في البلاغة يحرص عليها البلغاء في منظوم كلامهم ومنشوره، فلا تخرج عن مراعاتها عباراتهم، وإلا كان ذلك عيباً يستهجنونه، وإسفاً يشمخون بجواهر كلامهم عن السقوط إلى حضيضه^(١). واستدل به أيضاً على أن حمل النظر على الرؤية يتعارض مع الدلالة اللفظية عند ذكره تجنيب تأويل القرآن ما عساه يبدو للفهم من تعارض بعضه مع بعض، قال: "المحافظة على الانسجام بين معاني القرآن الكريم في سياق آياته وارتباط بعضها ببعض، ولو فسر النظر بغير الانتظار هنا كالرؤية مثلاً لتفككت الآيات وزال ما بينها من التناسق والانسجام، على أن ذلك مما لا يكاد يكون قط في القرآن الكريم؛ الذي تتأخى عباراته حتى تأخذ كل كلمة من كلماته بحجزة الأخرى، وتتأسق كل جملة من جملة مع سائرهما بما يكون بينها من التقابل بين معانيها بحيث إذا تلقفت أذن سامع جملة منها كانت متهيئة لتلقف ما يليها؛ لما يكون بينها من التكامل في التعبير"^(٢).

كما وظّف ما في الآيات الكونية (الإعجاز العلمي) من دلائل وبراهين تأبى ما استدل به مَنْ جَوّز رؤيته تعالى بمطلق الوجود والقيام بالنفس^(٣)، حيث بيّن أن هذا الاستدلال مبني في أصله على قياس الغائب على الشاهد، فقال: "وهو قياس ساقط من أساسه، والتعويل عليه يفتح من الأبواب ما يعسر إغلاقه، فهو يؤدي إلى التشبيه المطلق بين الحق والخلق، كما يؤدي إلى وصف الله سبحانه بالافتقار إلى غيره؛ لأنّه من المعلوم أن

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٥.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٤.

(٣) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٦، ٨٧.

كل قائم بنفسه من خلقه - مع التسليم به - يستحيل وجوده بنفسه وإنما هو كغيره يفتقر إلى موجد أوجده، كما يفتقر في بقائه إلى من قدر له البقاء، فإذا قيس عليه الوجود الإلهي في جواز الرؤية لزم أن يقاس عليه في هذه الجوانب الأخرى^(١).

فردّ استدلالهم ذلك بقضية علمية تعدّ من معالم إعجازه ودلائل ربانيته، فقال: "هذا؛ مع أنه ثبت علمياً من خلال التجربة التي تحقق بها تفجير الذرة أنّ ما يسمى بالجواهر الفرد أمر أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، كيف وقد تفتتت الذرة التي كانوا يتصورون أنها لا تنقسم فأصبح القول بهذا من النظريات التي تجاوزها الزمن، وأنت عليها التجارب العلمية بما يجتثها من أساسها، على أنه - والحمد لله - قد سبق أصحابنا منذ قرون طويلة إلى إنكاره، وقالوا بأنّ كل دقيقة أو جليظة من الكائنات يمكن انقسامها، وهذا ما دل عليه القرآن الكريم الذي كشف عن هذا السر الغامض قبل تفتتت الذرة بأكثر من ثلاثة عشر قرناً، وذلك من معالم إعجازه ودلائل ربانيته فقد قال تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]، وهو واضح في وجود ما هو أصغر من الذرة، وبهذا يدرك كل ذي عقل أن كل كائن مخلوق لا يمكن أن يكون قائماً بنفسه، فالكل مفتقر إلى الجزء؛ لأنّ قيامه إنما هو به، وإذا علمت أنّ الله سبحانه غني غنى مطلقاً أدركت أنّه لا يمكن أن يقال بقياس شأنه على أي شيء من مخلوقاته، وكفى بهذا رداً لهذا الاستدلال^(٢).

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٨.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ٨٨.

كما استدل على ذلك بقوله: "أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا، وأحق أن تستلهم معاني عباراته مما يلح من نظائرها عندما تساق بما لا يحتمل غير معانيها التي تدل عليها.

وقد سيق ما في هذه الآيات موضحا في خاتمة سورة عبس بما يجلو هذا اللبس، إذ جاء فيها قوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ۖ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ۖ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨-٤١]، ولا يرتاب اللبيب المنصف أن قوله تعالى فيها ﴿مُسْفِرَةٌ﴾، يقابله قوله في هذ: ﴿نَاصِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿عَلَيْهَا غَبَرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿بَاسِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾، يقابله قوله: ﴿تَظُنُّ أَنَّ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾.

فليت شعري؛ أين ما يمكن أن يفسر بالرؤية فيما تراه، أوليس الرجوع ببعض القرآن إلى بعضه في التفسير أولى من التكلف والتخبط؛ الذي يذهب بجمال عباراته وهداية معانيه؟" (١).

ثم أورد أقوال السلف المتطابقة مع تنزيه الله سبحانه وتعالى عن الرؤية بعد دعوته إلى ردّ المتشابه إلى المحكم وذلك بالأخذ بالمحكم، وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْبَصَارُ ۖ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وقوله ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ٤٣] وأمثالهما، ثم أورد تفسير مجاهد للنظر بأنها تنتظر الثواب، وتنتظر من ربه ما أمر لها، وتنتظر رزقه وفضله بأسانيد متعددة، وأنه مهما يكن في أسانيد هذه الروايات من ضعف فإنها تترجح على ما يقابلها من الروايات المضادة لها باتفاقها

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٥٥.

مع دلالات اللغة ومقتضيات التنزيه، وأن التفسير بإشراقه الوجه وانتظارها ثواب ربها هو المعتمد عند علماء الشيعة عن الإمام علي كرم الله وجهه نقلاً عن "تفسير الميزان" للعلامة الطباطبائي وهو من الشيعة الإمامية المعاصرين^(١).

ثانياً: توظيفه لعلوم القرآن في ردّ وإسقاط استدلال المخالفين لبعض المسائل.

دفع سماحة الشيخ الخليلي حرصه على غلبة المسائل العقديّة التي كانت سبباً للفرقة والتشردم^(٢)، وتجديد طريقة الاستدلال إلى تقصي الآيات التي شكلت عند علماء الكلام مستنداً عقدياً، أو قاعدة كلامية، وإعادة تحقيقها من جديد، فأبطل استدلالهم بمجموعة من الآيات والأحاديث على تأصيل بعض القواعد، وتقرير بعض المسائل، وفي ذلك يقول: "أما المصطلحات الحادثة التي لم يقم عليها شاهد من القرآن ولا من كلام الرسول عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام ولا من كلام العرب الأقحاح، وإنما نشأت من أجل تحوير الكلمات وتطويعها لتتفق مع أفكار معينة سيطرت على عقول أهلها، فإنها مما يجب أن يقصى عن ساحة القرآن والسنة فلا يسوغ حمل شيء من نصوصها عليها"^(٣).

ومن أهم تلك قواعد التي حشد لها سماحته العديد من القضايا والإشكالات قاعدة (التنزيه)، وهذا لا يتأتى إلا بالتعويل المطلق في عقائد الإيمان التي هي أصول الدين وقواعد الإسلام على النصوص القرآنية، وما

(١) برهان الحق: ج ٤/ ص ١٦٨، ١٦٩.

(٢) انظر برهان الحق: ج ١ / ص ١٨، ٣٩.

(٣) انظر برهان الحق: ج ١ / ص ١٩.

اتفق على تواتره من الأحاديث النبوية، مع الاستبصار بنور العقل في ترتيب معانيها^(١).

وهذه بعض النماذج والأمثلة على توظيف سماحته لعلوم القرآن في ردِّ وإسقاط استدلال المخالفين لبعض المسائل.

من ذلك رده على من استدل بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على جواز الرؤية بناء على أنها غير مقيدة بعموم ولا خصوص، فيحمل النفي فيها على إدراك بعض الأبصار دون بعضها نظراً إلى أنّ تخصيص البعض بالنفي يدل بمفهومه على إثبات المنفي للبعض الآخر، فقال: "فهو أهون وأقل من أن يستحق الرد عليه، والاعتناء بالنظر فيه، فإنه بيّن بطلانه ظاهر تهافته، ولكن لدفع شبهته نقول: بأنّ النفي في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لم يخص ببعض الأبصار دون بعض، فهي جميعاً مندرجة تحت عمومها الصريح، وتؤيد ذلك آيات القرآن، ناهيك أنّ التعريف في الأبصار دال على عموم هذا الحكم لكل فرد من أفرادها، سواء حمل التعريف على أنه للجنس أو الاستغراق.

أما الاستغراق: فهو ظاهر لأنّه يشمل جميع أفراد الجنس المستغرق؛ الذي دل عليه اللفظ، إذ لا معنى للاستغراق إلا ذلك.

وأما الجنس فلأنّ أي فرد من أفراد أي جنس كان يوجد مدلول ذلك الجنس ضمنه إثباتاً أو نفيّاً، ناهيك دليلاً على ذلك أنّ من قال: (لا أسكن الدور) لم يفهم من كلامه إلا الامتناع عن سكنى أي دار، وكذلك إذا قال: (لا أزور القبور) لا يفهم من كلامه إلا الامتناع عن زيارة أي قبر، ومثله

(١) انظر برهان الحق: ج ١ / ص ١٨.

قول من قال: (لا أعبد الأصنام) لا يفهم منه إلا أنه برئ من عبادة أي صنم، فقول إبراهيم عليه السلام المحكي في القرآن: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، لا يفهم منه إلا أنه يسأل الله سبحانه أن يجنبه وأبناءه عبادة أي صنم من الأصنام، ولا يمكن أن يقال بأنه يقصد عبادة جميع الأصنام، ولا يعني أنه يريد أن يجنب عبادة أي صنم منها...^(١)، فقد وظف هنا بعض موضوعات علوم القرآن إلى جانب التحليل اللغوي والتفسير بمقابلة هذا الاستدلال بما يهدمه والاعتماد على ما يؤيد استدلاله من آيات قرآنية أخرى.

وأحياناً يطيل النفس في التفسير ويوظفه أحسن توظيف في الرد على أدلة المخالفين، فتتبع جميع جزئيات تلك المسائل لقصد الإحاطة بها، وتحرير محل النزاع فيها، ومن ذلك رده على اعتراض المعتضيين على الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الشعراء: ٥] اعتراضوا عليها بوجوه شتى، فقال بعد ذكره لاعتراضاتهم: "ونجد نحو هذا في تفاسير الأشاعرة، كالفخر الرازي في المتقدمين، والعلامة ابن عاشور في المعاصرين رغم تصريحهما في غير موضع من تفسيريهما بأن نظم القرآن حادث، كما سبق نقله عنهما، وكذلك تضمنت تفاسير كل من ابن عطية والقرطبي وأبي حيان والألويسي رد الاستدلال بآيتي الأنبياء والشعراء على خلق القرآن، ويرجع جدلهم جميعاً في

(١) انظر برهان الحق: ج ٤ / ص ٤١٣، ٤١٤.

ذلك إلى ما قاله الباقلاني، ونحن نبين بعون الله تعالى وتوفيقه بطلان ما أجابوا به....^(١).

ثم قال بعد سرد العديد من الآيات الدالة على تنزيله: "وجه الاستدلال بهذه الآيات أن الله سبحانه وتعالى وصفه فيها بالإنزال، والإنزال هو نقل من مكان إلى آخر، وهو مستحيل على القديم، لاستحالة أن يكون لأحد عليه سلطان، أو أن يكون متبدل الأحوال، ومع هذا ففي وصفه بالتنزيل، دليل آخر على استحالة قدمه، ذلك لأنه يدل على أن نزوله كان في أوقات كثيرة؛ إذ كان نجوماً، وهو يعني تجزئته إلى أجزاء، بحيث أنزل في كل نجم جزء منه، والانقسام مستحيل على القديم، لأنه من آثار الصنع الدالة على الصانع، وقد سبق أن من الحشوية من قلب الأمر بجهله فاستدل بهذه الآيات على عدم خلقه، زاعماً أن المنزل لا يكون مخلوقاً، وقد سبق بيان بطلان قوله، بما ذكرته من امتنان الله سبحانه بإنزاله الماء من السماء، وإنزاله الحديد، وإنزاله من الأنعام ثمانية أزواج"^(٢).

ثالثاً: اختياراته وترجيحاته من خلال عرض نماذج وتحليلات من كتابه البرهان.

إن الناظر في كتاب برهان الحق يدرك أن نظرة سماحة الشيخ للنقد والتحليل ومن ثم الاختيار والترجيح ترجع إلى عدّه الاجتهاد فعلاً فكرياً بشرياً يمارسه العقل في ضوء الشرع، يحتمل الخطأ والصواب، وهذا يعني أنه دائماً في عصره وفي سائر العصور محلّ للتقويم والمراجعة والنقد والفحص والاختبار، والتعديل والإلغاء، والإضافة والحذف، وقد تراوح عرضه لتلك القضايا بين الإيجاز والاكتفاء بالإحالة إلى تفسيره أو ما تناوله في مؤلفاته

(١) برهان الحق: ج ٣/ ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) برهان الحق: ج ٤/ ص ٣٦٥، ٣٦٦.

أو إلى مصادر تلك القضايا ومظانها أحياناً، والتفصيل والإطناب بتتبع أقوال العلماء فيها ونقدها، وأحياناً تزاوج بين العرض والموازنة والترجيح والاختيار، حيث انصب اعتماده في ذلك على استقراء المدونة التفسيرية مركزاً على أهم أعلامها مما مكنه من التمييز والترجيح، ومن ثم الاختيار وانتقاء القول الأصوب اعتماداً على آليات عديدة منها عرض تفسير النصوص التي وقع الخلاف في الاستدلال بها، وقد اعتمد في ذلك على تقصي مدارك ومقاصد الآيات التي شكلت مستنداً عقدياً أو قاعدة في تفسيرها، فوظف التفسير بالرأي والتفسير بالمأثور ناقد الرواية، وموجهاً الاستدلال بها، ويظهر ذلك بشكل واضح في الآيات التي وقع الخلاف في الاستدلال بها على خلق القرآن، ورؤية الله ونفيها عنه، والآيات التي ظاهرها التشبيه والتجسيم، مشيراً إلى "ضرورة استلزام مقاصد النصوص الشرعية بإجالة قدح الفكر واستجماع بصيرة العقل؛ إذ التعامي عن ذلك هو الذي يدفع بأهله إلى الهيام في متاهات الوهم والبعد عن مقاصد الوحي"^(١).

كما مكنه هذا الاستقراء من التمييز والترجيح، وبالتالي انتقاء ما رآه صواباً، وتنفيذ ما رآه شاذاً أو ضعيفاً من الأقوال والاتجاهات، وذلك باعتماده آليات عديدة في المنهج النقدي الذي وظّفه في الترجيح والاختيار من خلال مباحث علوم القرآن، فكان التجديد وعدم الركون إلى المسلمات النقلية أو العقلية سمة أساسية لهذا المنهج، وهذا أضفى على كتابه البرهان صفة المعاصرة دون إسقاط لمعالم العصر الحديث عليه، فكان المنهج النقدي عنده يقوم على اعتماد النقل السليم مع محاولة إعمال العقل دون تعسف أو إسقاط أحكام مسبقة، أو تهيب من مناقشة أنظار علماء الكلام والتفسير والأصول وغيرهم.

(١) انظر برهان الحق: ج ٥ / ص ٥١.

كما أنّ كثرة الأقوال وتعددتها داخل القضية الواحدة في العقيدة خاصة، وفي المباحث والموضوعات والأدوات الأخرى التي اعتمد عليها بشكل عام في الاستدلال، تستلزم أيضاً العرض والموازنة، ومن ثم النقد والتحليل، ثم الترجيح والاختيار؛ حتى يكون المتلقي على بينة من الأمر، ولا يتخبط في خضم الاختلافات.

وفيما يلي عرض لبعض النماذج على ذلك....

من ذلك تصويبه ما نقله ابن جرير وترجيح ابن عطية له: "قلت: قد أصاب في هذا المحز؛ فإنّ المحكمات واضحة دلالتها قائم برهانها لا تلتبس على ذي عقل فيحار فيها، ولا يحتاج بيانها إلى تأويل معانيها عما يسبق إلى الذهن بإطلاق ألفاظها، بخلاف المتشابهات؛ فإنها لا بد من ردها إلى المحكمات ليتبين معناها وتستوسق دلالتها منسجمة مع دلائل أم الكتاب وهي المحكمات"^(١)، فسماعته يرى أنّ نصوص الشرع جاءت منسجمة مع براهين العقل ومقتضيات الفطرة في تنزيه الله سبحانه عن مشابهة خلقه، وهذا هو الأصل الذي يجب التمسك به؛ لأنّه المحكم الذي هو أصل الكتاب، وكل ما دل ظاهره على خلافه وجب حمله على ما يقتضيه هذا الأصل، وتنزيه الله سبحانه تعالى عما تدل عليه تلك الظواهر المتشابهة، فقد بنى اختياره لترجيح ابن عطية لما نقله عن ابن جرير في تحديد مصطلح المحكمات على أصل جاعلاً إياه قاعدة ينطلق منها في تحديد المحكم وحمل المتشابه وردّه إليه بما يتوافق مع براهين العقل ومقتضيات الفطرة في تنزيه الله عن مشابهة خلقه، فكل ما دل ظاهره على خلافه وجب حمله على ما يقتضيه هذا الأصل^(٢).

(١) برهان الحق: ج ٥/ ص ٤٤، ٤٥.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٥/ ص ٥٠.

ومنها ما ظهر له مما نقله عن الفخر الرازي وابن عطية مما حكي عن مجاهد وعكرمة أن المحكمات ما فيه الحلال والحرام وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وفي قوله ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فقال : "قلت: الظاهر مما قاله مجاهد وعكرمة أن كون الآيتين من المتشابهات إنما هو لأجل إمكان تأويلهما بما يتفق مع ما ذهب إليه بعض أهل الأهواء من حمل معاصي العباد وانحرافهم عن الحق على الله سبحانه بسبب إضلاله لهم وجعله الرجس عليهم، ولكن يوهن هذا المروي عنهما أنه بمقتضاه تكون آيات توحيد الله سبحانه وتنزيهه عن الصاحبة والولد وعن الشبيه والمثيل وجميع آيات الإيمان بصفاته وبملأته ورسله واليوم الآخر معدودة في المتشابهات؛ لأنها ليست داخلية في التشريع الذي ينقسم إلى التحليل والتحريم وذلك لا يتصور، فإن التمسك بهذه الآيات من شأن أهل الحق والاستقامة لا من شأن أهل الباطل والزيغ، ولا تلتبس معانيها على أولي الأبواب لوضوحها.

فإن قيل: لعل مرادهما لا ينافي هذا لأنها يشملها التحريم والتحليل باعتبار أن الإيمان بمدلولها واجب والإعراض عنه محرم، فلا تخرج بهذا عن قسم المحكمات.

قلنا: هي لا تختلف في هذا الحكم عن نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥]؛ لأن الله أخبر فيهما عن بعض شأنه، ويجب الإيمان بما أخبر به كما يحرم الإعراض عنه، فلا يختلف حكم الإيمان

بمدلولهما عن حكم الإيمان بما أخبر به من صفات نفسه وأفعاله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر" (١).

ومنها ما ورد في ردوده على الوجوه المتعددة التي ذكرها ابن القيم الجوزية في الصواعق المرسلة - التي حاول أن يدفع بها القول بتأويل الاستواء على العرش بغير الجلوس والاستقرار - والتي رد عليها سماحة الشيخ وجهاً ووجهاً^(٢)، حيث قال: "قلت: إن القول السديد الذي أوصانا الله تعالى أن نقوله ونتبعه هو القول المستلهم من ثوابت الشرع مع تطابقه مع مقتضيات العقل، وبعد أن استقر في نفوسنا ضرورة تنزيه الله سبحانه عن أي مشابهة لخلقه بدلالة النصوص الشرعية التي أوردنا منها ما يكفي حجة أكثر من مرة، واعتضاد ذلك ببراهين العقل بجانب اتساع اللغة التي نزل بها القرآن للحقيقة والمجاز والصريح والكناية لم يبق مجال إلا أن يحمل هذا اللفظ على معناه الذي ينقدح في العقول السليمة، وهو أنه كناية عن قهر الله تعالى للكون كله ملكه وملكوته علوي هـ وسفلي هـ روحي هـ ومادي هـ، وتصريفه لكل ما اشتمل عليه وهذا غير خارج عن استعمال العرب لمثل هذا اللفظ كما بيناه مراراً....

وأنت تدري أن ما يسند إلى الله سبحانه يجب أن يحمل على محامل التنزيه التي تليق بجلال قدسه، فلا يسوّى بالذي يسند إلى خلقه"^(٣).

وبعد أن أورد الكثير من الصفات التي لا يجوز حملها على ظاهرها لأنها توهم التشبيه والتجسيم قال: "وهذا قليل من كثير مما يتبادر تفاوته في دلالاته عندما يسند إلى الخلق أو يسند إلى الخالق، وكذلك الاستواء

(١) انظر برهان الحق: ج ٥ / ص ٤٣، ٤٤.

(٢) انظر برهان الحق: ج ٥ / ص ١٥٨ - ٢٧٥.

(٣) انظر برهان الحق: ج ٥ / ص ٤٣، ٤٤.

فلا يمكن أن يكون المعنى المراد به عندما يسند إليه. كالذي يتبادر من معناه في قوله: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقد تبين لك مما تقدم أن المعنى الصحيح لهذا الوصف عندما يسند إلى الله تعالى إنما هو ما يدل عليه بالطريق الكنائي من قهره. لكل شيء، ولم يكن التعبير به عن ذلك بدعا وإنما هو معهود كما تقدم.

أما ما يتشبه به من الآثار المروية عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فقد علمت ما في هذه الروايات من القوادح في صحتها، ولا غرو فالذين كذبوا على الله ورسوله لا يعيهم أن يكذبوا على الصحابة. أما الذين انساقوا في تيار التشبيه ونسبوا إلى الله سبحانه ما يدل على تنزيهه عنه العقل والنقل فليس كلامهم حجة يستند إليها، وإنما يوضع على محك النقد ويحاكم إلى مسلمات العقل وثوابت الشرع، فهي الحجة على كلامهم وليس كلامهم حجة عليها^(١).

وبهذا العرض السريع لبعض النماذج في الترجيح والاختيار لبعض القضايا والمسائل العقدية بالاعتماد على موضوعات علوم القرآن ومباحثه يظهر لنا بروز ملكة الاجتهاد عند سماعته في مناقشاته العلمية لآراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمفسرين وعلماء الأصول، وكذلك علماء اللغة وأساطين البيان، وكان من ثمار ذلك جملة من الترجمات في مواطن كثيرة من برهانه، فهو عند تعرضه لأقوال هؤلاء غالباً ما يجنح إلى الترجيح والاختيار، فهو أحياناً يطول نفسه في رصدها وإثباتها، فيكون على درجة عالية من الوضوح والبيان، وذلك إذا كان الخلاف في مسائل عقدية ذات

(١) انظر برهان الحق: ج ٥ / ص ٤٣، ٤٤.

أثر عظيم، ومن ثم فإنها تحتاج إلى بحث وافٍ وتحقيقٍ واسعٍ، وأحياناً يقصر هذا النفس، إذا لم يجد داعٍ إلى هذا البسط والتفصيل، فيكتفي بالعرض السريع أو الإحالة إلى مظانها من كتب العقيدة وكتب التفسير وعلوم القرآن والأصول واللغة، وقد يصح القول بأنه من اللازم لدراسة هذه المسالك أو الطرق أن يرصد منهجه في التعامل مع المصطلح العقدي أو المصطلح الفلسفي، وبخاصة ما يكون من هذه المصطلحات مقصوراً على دائرة المحكم والمتشابه والحقيقة والمجاز.

خاتمة.

تعدُّ علوم القرآن من أهم العلوم التي اعتمد عليها سماحة الشيخ الخليلي في كتابه برهان الحق، حيث تناول فيه موضوعات عدة منها ما يتعلق بتحديد مفهوم القرآن الكريم وأسمائه وأوصافه وإعجازه، وكان لل تفسير الحيز الكبير والحظ الأوفر، كما لم يهمل القراءات القرآنية في الاستدلال وردّ الشاذ منها في ذلك، وكذلك الأمر في النسخ، وفي تناول موضوعات المحكم والمتشابه التي شغلت جانباً في تناول ومناقشة المسائل الخلافية، وأيضاً مباحث التأويل والمجاز التي استغرقت معظم الأجزاء الأخيرة من الكتاب، موظفاً ذلك كله في الاستدلال على مسائل العقيدة على حسب طبيعة كل مسألة.

فلم يغلب على منهجه في ذلك ما سار عليه علماء علوم القرآن في كتبهم من حيث التبويب، وتقرير المسائل، وترتيب القضايا وعرضها، فهو أحياناً يتوسع في مناقشة بعض القضايا والمسائل المتعلقة بالتفسير حتى يكون اتجاهه إلى التفسير أقرب منه إلى الاستدلال على مسائل العقيدة، وأحياناً يهتم بتقرير بعض المسائل اللغوية والقواعد الأصولية، حتى يكون إلى اللغة والأصول أقرب منه إلى التفسير والعقيدة، ولكن يبقى الطابع الغالب للكتاب هو الموضوع الأساسي "التأصيل للعقيدة الإسلامية، ودرء الشبه عنها بالأدلة العقلية والنقلية"، وتبقى موضوعات علوم القرآن ضمن الأدوات والآليات في ذلك.

اجتهادات الشيخ وتقريراته وتقريراته للمسائل ظاهرة في العديد من المسائل والقضايا المتعلقة بعلوم القرآن، وشخصيته بارزة في المباحث اللغوية والأصولية، حيث حاول من خلال كتابه برهان الحق أن يزيل عنها التقليد والجمود والركود، وأن يخرجها من النظرة الجزئية والصورة الآلية المجردة، البعيدة عن التوظيف والاستدلال.

وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة من هذه الورقة، منها ما هو خاص بعلوم القرآن، ومنها ما هو عام ومتعلق بها:

النتائج الخاصة:

- وظَّف الشيخ الخليلي موضوعات علوم القرآن أحسن توظيف في الردِّ على أدلة المخالفين، فتتبع جميع جزئيات تلك المسائل لقصد الإحاطة بها، وتحرير محل النزاع فيها.
- اعتمد استقراء المدونة التفسيرية مركِّزاً على أهمِّ أعلامها الذين وسَّموا الفكر الإسلاميَّ بألوانهم التفسيرية المتعددة، وقد مكنه هذا من انتقاء ما رآه صواباً، وتفنيد ما رآه شاذاً أو ضعيفاً من الأقوال والاتجاهات، ويظهر ذلك بشكل واضح في الآيات التي وقع الخلاف في الاستدلال بها على خلق القرآن، ورؤية الله ونفيها عنه، والآيات التي ظاهرها التشبيه والتجسيم
- تراوح عرضه للمباحث وموضوعات علوم القرآن بين التفصيل والإطناب بتتبع أقوال العلماء فيها ونقدها، خاصة إذا تعلق بموضوعات الخلاف في مسائل عقديَّة ذات أثر عظيم، وبين الإيجاز والعرض السريع والاكتفاء بالإحالة إلى تفسيره أو ما تناوله في مؤلفاته أو إلى مصادر تلك القضايا ومطائنها أحياناً أخرى، وأحياناً تزاوح بين العرض، والموازنة، والترجيح، والاختيار.
- من اللازم لدراسة مسالك أو طرق الترجيح والاختيار عند سماحة الشيخ أن يرصد منهجه في التعامل مع المصطلح العقدي أو المصطلح الفلسفي، وبخاصة ما يكون من هذه المصطلحات مقصوراً على دائرة المحكم، والمتشابه، والحقيقة، والمجاز.

النتائج العامة:

- غلبة المسائل العقدية التي كانت سبباً للفرقة والتشردم، وذلك بتقصي الآيات القرآنية والمرويات التي شكلت عند علماء الكلام مستنداً عقدياً، أو قاعدة كلامية، وإعادة تحقيقها من جديد، فأبطل استدلالهم بمجموعة من الآيات والأحاديث على تأصيل بعض القواعد، وتقرير بعض المسائل.
- التجديد وعدم الركون إلى المسلمات النقلية أو العقلية سمة أساسية لمنهج الشيخ عامة وتوظيف علوم القرآن خاصة، وهذا أضفى على كتابه البرهان صفة المعاصرة دون إسقاط لمعالم العصر الحديث عليه.
- برزت ملكة الاجتهاد عند سماحته في مناقشاته العلمية لآراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمفسرين وعلماء الأصول، وكذلك علماء اللغة وأساطين البيان، وكان من ثمار ذلك جملة من الترجيحات في مواطن كثيرة من برهانه عند تعرضه لأقوال
- هؤلاء.
- يقوم المنهج النقدي عند الشيخ على اعتماد النقل السليم مع محاولة إعمال العقل دون تعسف أو إسقاط أحكام مسبقة، أو تهيب من مناقشة أنظار علماء الكلام، والتفسير، والأصول، وغيرهم.
- وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع:

١. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية: صيدا، ط٣: ٢٠٠٣م.
٢. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢٠٠٧: ٢م.
٣. الأزدي، الربيع بن حبيب: الجامع الصحيح، مسند الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي، ترتيب: أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، طبعة دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ومكتبة الاستقامة، روي: مسقط- سلطنة عمان.
٤. الخليلي، أحمد بن حمد الخليلي: برهان الحق، دراسة معمقة في تأصيل العقيدة الإسلامية ودرء الشبه عنها بالأدلة العقلية والنقلية، الكلمة الطيبة، مسقط: سلطنة عمان، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
٥. الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، ج ١/ ص ٣١٨، ٣٣٩.
٦. السالمي: أبو محمد عبد الله بن حميد: شرح طلعة الشمس على الألفية المسماة بـ "شمس الأصول" مطبعة الموسوعات، شارع باب الخلق بمصر، صاحبها: إسماعيل حافظ الخبير بالمحاكم الأهلية، د.ت.
٧. الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٨. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط٢: ١٩٥٤م.

References :

1. abin 'abi hatima, 'abu muhamad eabd alrahman bin muhamada: tafsir alquran aleazimi, tahqiqu: 'asead muhamad altayib, almaktabat aleasriatu: sayda, ta3: 2003m.
2. abin eatiat, 'abu muhamad eabd alhaqi bin ghalib: almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziza, tahqiqu: eabd alsalam alshaafi, dar alkutub aleilmia: bayrut, ta2:2007m.
3. al'azdi, alrabie bin habib: aljamie alsahiha, musnad al'iimam alrabie bin habib alfarahidi, tartiba: 'abi yaequb yusif bin 'iibrahim alwarjalani, tabeat dar alfath liltibaeat walnashri, bayrut: lubnan, wamaktabat aliaistiqamati, rwi: musqat- saltanat eaman.
4. alkhalili, 'ahmad bin hamd alkhalili: burhan alhaqa, dirasat mueamaqat fi tasil aleaqidat al'iislatmat wadar' alshabah eanha bial'adilat aleaqliat walnaqliati, alkalimat altayibati, masqat: saltanat eaman, ta1, 1437h- 2016m.
5. alzarkashi, 'abu eabd allh muhamad bin eabd allah: alburhan fi eulum alqurani, tahqiqu: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, ta1, dar 'iihya' alkutub alearabiat eisaa albab alhalabii washurakayih, 1376 hi - 1957m, j 1/ s 318, 339.
6. alsaalmi: 'abu muhamad eabd allh bin hamid: sharah taleat alshams ealaa al'alfiat almsmmat bi "shamis al'usuli" matbaeat almawsueat, sharie bab alkhalq bimasr, sahibih: 'iismaeil hafiz alkhahir bialmahakim al'ahliati, da.t.
7. altabri, muhamad bin jirir: jamie albayan fi tawil alqurani, tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir, muasasat alrisalati, ta1, 1420 hi - 2000 mi.
8. alqurtibi, 'abu eabd allh muhamad bin 'ahmadu: aljamie li'ahkam alqurani, dar alkutub almisriatu: alqahiratu, ta2: 1954m.